

Distr.: General
7 June 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا ووفقاً
للفقرة ٩ (هـ) من القرار ١٦٤٧ (٢٠٠٥)، أتشرف بأن أقدم، طيه، تقرير فريق الخبراء المعني
بليبيريا.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارها
بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إلين مارغريته لوي
رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا



مرفق

رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) من فريق الخبراء المعني بليبيريا

باسم أعضاء فريق الخبراء المعني بليبيريا، يشرفني أن أرفق طيه تقرير الفريق المعد وفقا
للفقرة ٩ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٦٤٧ (٢٠٠٥).

فريق الخبراء المعني بليبيريا

(توقيع) آرثر بلانديل

(توقيع) داميان كلامان

(توقيع) كاسبار فيشين

(توقيع) تومي غارنت

(توقيع) راجيفا بوشان سينها

تقرير فريق الخبراء المقدم عملاً بالفقرة ٩ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٦٤٧ (٢٠٠٥) بشأن ليبيريا

موجز

الأخشاب - تطبق الجزاءات عموماً على نحو فعال حيث لا توجد أي شواهد على تصدير الأخشاب. وقد أُلغى أول مرسوم تنفيذي تصدره الرئيسة جونسون سيرليف جميع امتيازات قطع الأخشاب بسبب عدم الامتثال لمبدأ سيادة القانون. ويحظر، أيضاً، المرسوم استئناف قطع الأخشاب للأغراض الصناعية لحين اكتمال الإصلاحات. وهي إصلاحات يقتضيها عجز هيئة التنمية الحرجية حتى الآن عن منع قطع الأخشاب على نحو غير مشروع. بيد أن الهيئة أجرت، لا سيما في ظل التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، العديد من التحسينات الكبيرة ابتغاء تحصيل قدر أكبر من الإيرادات.

الماس - صرفت الولايات المتحدة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، دفعة قدرها ١,٤ مليون دولار لإصلاح قطاع الماس. وقد أُرسي عقد إدارة هذه الأموال على مجموعة Futures الاستشارية الدولية الكائن مقرها في الولايات المتحدة والتي تباشر عملها الآن من وزارة الأراضي والمناجم والطاقة حيث تتولى الإشراف على أنشطة المشاريع وتنسيقها بهدف كفالة استيفاء ليبيريا لشروط طلب الانضمام إلى نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وقد اتفقت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة ومجموعة Futures على نظام للضوابط الداخلية تعتقدان أنه سيلقى قبول عملية كيمبرلي وأنه يلائم البيئة المحلية وقيود الميزانية.

ويجري حالياً نشر الأفراد والمركبات واستصدار الشهادات اللازمة لإنشاء مختبر لفحص الماس ووضع اللمسات الأخيرة في هذه العملية. بيد أن تحويل هذه العناصر إلى آلية تؤدي مهامها بشكل متجانس ما زال أمر يتطلب من الشركاء جهداً كبيراً. وقد أسندت إلى أحد مسؤولي برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد مهمة استعراض الامتيازات في وزارة الأراضي والمناجم والطاقة ومساعدتها على تصريف شؤونها اليومية. وتقوم بعثة خبراء من نظام عملية كيمبرلي خلال الأسبوع الممتد من ٢٢ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، باستعراض مدى استيفاء الوزارة آفة الذكر لشروط طلب الاشتراك في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

وعلى الرغم من استمرار سريان قرار وقف إصدار جميع تراخيص وتصاريح استخراج الماس المتخذ في ١٤ كانون الثاني/يناير فإن عجز الحكومة وعدم إسناد تكليف واضح للبعثة بالتدخل يعوقان الجهود الرامية إلى كبح التنقيب غير المشروع في الداخل حيث

تزايد معدلاته في معظم المناطق وثمة حالة تشكل فيها إحدى المستوطنات القائمة على أنشطة التعدين خطراً كبيراً على الصحة العامة.

الشؤون المالية - أصبحت المساءلة والشفافية في مجال الشؤون المالية من المسائل التي

ينصب عليها، بصفة رئيسية، اهتمام حكومة ليبريا المنتخبة حديثاً. فقد عينت الرئيسة جونسون سيرليف في المناصب الرئيسية أشخاصاً يؤمنون مثلها بضرورة تحلي الحكومة بالشفافية والنزاهة. واستهلت تلك الكوادر القيادية عملية طويلة الأجل لإنقاذ ليبريا من أن تصبح دولة فاشلة ذات اقتصاد منهار.

ورغم توافر الرغبة في تناول الشؤون المالية من منظور يقول بطي صفحة الماضي والتطلع إلى المستقبل فمن المتعذر تحقيق ذلك في غياب مؤسسات تعمل على كفالة المساءلة. والواقع أن الكثير من المعاملات والقرارات المالية السابقة لها آثار بعيدة المدى وتكتنفها ظروف لا تمت للنزاهة والشفافية بصلة، الأمر الذي تلزم معالجته. والقرارات المتعين اتخاذها قرارات صعبة لها تبعات خطيرة لكن لا مناص من اتخاذها كيما يزدهر البلد.

وقد تعهدت الرئيسة جونسون سيرليف بمراجعة جميع حسابات الحكومة ولكن يلزم أن تبدأ تلك العملية سريعاً مع توخي الجدية. فمراجعة الحسابات تستغرق وقتاً ويتوجب بعد اكتمالها استخدام نتائجها في معالجة المسائل الأساسية من قبيل المسألة المتعلقة بكيفية إعادة مستوى الإيرادات البحرية إلى معدلات الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠. ومن ثم، يتعين على الرئيسة أن تبذل قصارها لتعزيز مؤسسات مثل مكتب المراقب العام ولجنة إصلاح شؤون الحكم ولجنة مكافحة الفساد والهيئة القضائية.

وقد جرى التركيز، في الميزانية المعاد صياغتها، على المسائل العاجلة ولكن من المفروض أن تُشكل ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ سابقة يُرجع إليها مستقبلاً في تخصيص الموارد على نحو يحفز النمو لا سيما في قطاعات الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والأشغال العامة والتنمية الريفية والزراعة.

فإن استمر التقدم الذي بدأ إحرازه ورُفعت الجزاءات بعد ذلك، سيزيد الناتج المحلي الإجمالي ليقوى بذلك الاقتصاد نتيجة الاطمئنان إلى أن الإيرادات الإضافية ستذهب إلى الحكومة ولن تُستخدم في تأجيج أي صراعات مستقبلاً.

أثر الجزاءات من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

تتبدى فرص عديدة لإحداث تغيير إيجابي بناء على ما أبداه المجتمع الدولي من نوايا حسنة وفيرة حيال جهود الإعمار وإعادة بناء المؤسسات الديمقراطية في ليبريا بعد الحرب.

الأمر الذي يُساعد عليه إلى حد كبير نزاهة الحكومة الجديدة وحرصها الشديد على إقرار برنامج تقديم المساعدة في مجالي الحكم وإدارة الاقتصاد الذي بدأ تنفيذه بالفعل.

وفي الوقت نفسه، ما زالت القدرة المؤسسية لدى الحكومة الليبرية محدودة للغاية من عدة أوجه لا سيما فيما يتصل بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. فرغم أن القيود المفروضة بموجب جزاءات الأمم المتحدة على تصدير الأخشاب والماس لها آثار مفيدة من حيث أنها تُرسي الإصلاحات في هذين القطاعين، فما زالت الجزاءات تُعد في نظر الكثير من الليبريين أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع معدل البطالة وما يقترن بذلك من مشاق اجتماعية واقتصادية.

وفي حين أن الإصلاحات المبنية على فكرة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية يمكن أن تُسهم في استغلال تلك الموارد بشكل مفيد يعود على الشعب الليبري بالنفع في المدى الطويل فإن تلبية الاحتياجات الملحة لفقراء ليبريا، وبخاصة الشباب، تُشكل، فيما يبدو، التحدي الأكبر الذي سيتعين على الحكومة وشركائها الدوليين التصدي له في القريب العاجل.

حظر السفر

لاحظ الفريق وقوع انتهاكات لحظر السفر من جانب مواطنين لبنانيين يستخدمون المطارات كمنافذ لدخول بلدان كل من أفريقيا وأوروبا. والواقع أن سهولة اختراق الحدود في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية زادت من صعوبة تتبع انتهاكات الحظر المحتمل وقوعها. ومع ذلك لا يزال حظر السفر أداة فعالة تحقق صالح المجتمع الدولي وينبغي تشجيع البلدان على تنفيذه قدر المستطاع.

حظر توريد الأسلحة

لم يجر توريد أي أسلحة إلى ليبريا منذ عام ٢٠٠٣. ولا زالت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يجمعان أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة بكميات محدودة. وبالمثل لم تُلاحظ على امتداد حدود ليبريا أي تطورات تذكر فيما يتعلق بالتجنيد عبر الحدود. بيد أن الوضع لا يزال هشاً حيث يوجد، بوجه خاص، على الحدود وحول العاصمة منروفيا، عدد كبير من المقاتلين السابقين الذين لم يجر بعد إلحاقهم ببرنامج إعادة الإدماج. وقد لوحظ، أيضاً، في نيمبا ولوفا، بعض التوترات العرقية. ويجري حالياً تجنيد أفراد القوات المسلحة الجديدة في ليبريا والشرطة مع توخي فرزهم بدقة.

أولا - مقدمة

١ - في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة فريقاً من الخبراء ليؤدي المهام التالية: (أ) التحري والإفادة عن أثر الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على ليبيريا ومدى فعاليتها؛ (ب) تقييم التقدم المحرز صوب استيفاء شروط رفع تلك الجزاءات؛ (ج) تقييم أثر تلك التدابير من النواحي الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. وتشمل الجزاءات الأسلحة والأخشاب والماس وسفر الأشخاص الذين يرى مجلس الأمن أنهم يشكلون خطراً على السلام وتجميد الأصول المملوكة لهم. وفي الفترة بين شباط/فبراير وأيار/مايو، أجرى الفريق تقييمات في ليبيريا وسيراليون ولبنان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وتعاون مع الفريق المعني بكوت ديفوار. وعملاً بالقرار ١٦٤٧ (٢٠٠٥)، يتضمن هذا التقرير تقييماً للجزاءات.

٢ - وسوف ينتهي سريان الحظر على السلع الأساسية في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ما لم يصدر مجلس الأمن قراراً جديداً.

أساس نظام الجزاءات

٣ - في عام ٢٠٠١، وقع مجلس الأمن أول جزاءات على ليبيريا لدورها في الصراع في سيراليون المجاورة (القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)) حيث فرض قيوداً على تجارة الأسلحة والماس وعلى سفر أفراد رئيسيين يشكلون خطراً على السلام في المنطقة. وفي عام ٢٠٠٢، طلب المجلس مراجعة الحسابات الخاصة بالأخشاب وتدقيق سجل الشحن البحري الليبيري (القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)). وفي أيار/مايو زاد الضغط بتوسيع نطاق الجزاءات لتشمل الأخشاب (القرار ١٤٧٨ (٢٠٠٣)) وبعد ذلك بشهر وجهت المحكمة الخاصة في سيراليون للرئيس الليبيري آنذاك تيلور تهمة ارتكاب جرائم في حق الإنسانية.

٤ - وإزاء اشتداد الضغط الناشئ عن الجزاءات وارتفاع نطاق الصراع (حيث دخلت فيه حركة تمرد مارست إحداها نشاطها انطلاقاً من غينيا وهي جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وانطلقت الأخرى من كوت ديفوار وهي حركة الديمقراطية في ليبيريا) اضطرت الحكومة الليبيرية إلى إبرام اتفاق سلام شامل. ولاذ تيلور بالفرار إلى نيجيريا ليعيش في المنفى متجنباً مؤقتاً المحكمة الخاصة. وحلت محل حكومته حكومة انتقالية وطنية تتألف من الفصائل الثلاثة المتحاربة. ونتيجة لعدم وضوح الموقف، ظل مجلس الأمن قلقاً من عدم تنفيذ الجميع لاتفاق السلام الشامل ومن استمرار تفاقم الصراع الإقليمي من جراء الصلة بين الموارد الطبيعية وانتشار الأسلحة. ومن ثم، جُددت الجزاءات في كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٤ (القرار ١٥٧٩). وتوسع المجلس في الجزاءات المفروضة على الأفراد حيث طالب البلدان بتجميد الأصول المملوكة للأشخاص الرئيسيين وبعضهم كان يشغل مناصب رفيعة في الحكومة الانتقالية الوطنية (القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤)).

٥ - ظل تنفيذ اتفاق السلام الشامل أمرا متعذرا وقد اختلس مسؤولو الحكومة الوطنية الانتقالية الفاسدون معظم إيرادات الدولة ولم يقيم وزير العدل كابينه جنة بتجميد الأصول وهكذا قرر مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (القرار ١٦٠٧ (٢٠٠٥))، ومرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (القرار ١٦٤٧ (٢٠٠٥))، الإبقاء على جميع الجزاءات.

٦ - ويذكر أن التكسب من استغلال الموارد الطبيعية أتاح في السابق لليبريين تمويل الصراع العنيف. ففي وقت ما في منتصف التسعينات قدر دخل تيلور الشهري بمبلغ عشرة ملايين دولار كان يتحصل عليه "كضرائب" على ركائز الحديد والأخشاب والمطاط والذهب والماس في مناطق ليبريا الخاضعة لسيطرة قواته. ومن ثم فتحقيقا للسلام والاستقرار في المنطقة قرر المجلس أن يبقى على الجزاءات إلى أن يتسنى للحكومة استيفاء المعايير اللازمة لكفالة عدم استخدام الأخشاب والماس في تأجيج الصراع.

الحالة في ليبريا

٧ - في ١٦ كانون الثاني/يناير، تم تنصيب إيلين جونسون سيرليف رئيسة لليبريا لتصبح بذلك أول امرأة في أفريقيا تنتخب لشغل منصب من هذا القبيل. ورغم أن المرشح الخاسر لم يسلم بالنتائج من فوره فقد اعتبرت الانتخابات بوجه عام حرة ونزيهة مما يرجع الفضل الأكبر فيه إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وإلى الشعب الليبري على وجه الخصوص.

٨ - والواقع أن المهمة الملقة على عاتق الرئيسة سيرليف مهمة حسيمة. فعلى الرغم من أنه لم يحدد لليبريا رسميا ترتيب في دليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ فهي تدرج بين البلدان التي تحتل المراتب الدنيا في ذلك الدليل. والواقع أن الحكومة الانتقالية لم توفر خلال العامين اللذين تولت فيهما مقاليد الأمور أي خدمات؛ حتى أن العاصمة مونروفيا تفتقر إلى الكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحي. فالتركة التي خلفتها الحكومة الانتقالية الوطنية والجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية هي الفساد وانعدام الكفاءة بشكل منقطع النظير مما تسبب في استمرار معاناة الشعب الليبري (انظر الفقرات ٦٨ إلى ١٠٩ من هذا التقرير، وتقارير الفريق السابقة، وعمليات المراجعة الإدارية التي أجريت بتكليف من الاتحاد الأوروبي). وأجرت أيضا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحقيقا في بعض القضايا المالية التي تمس الحكومة الانتقالية الوطنية، ومن بينها فقدان عائدات بيع ركائز الحديد (انظر تقرير الفريق S/2005/360، الفقرة ١٧٢، و S/2005/745،

الفقرات ١٠٣ إلى ١٠٥)، ولكن النتائج التي خلصت إليها الجماعة لم تنشر بعد. ورغم أن المعدل الرسمي للبطالة يربو على ٨٠ في المائة، يزخر قطاع الخدمة المدنية بأعداد هائلة من الموظفين يفوضون عن الحاجة ويتقاضون أجورا هزيلة (يبلغ عدد موظفي الخدمة المدنية ٥٠.٠٠٠ موظف بزيادة نسبتها ٣٠ في المائة عن العدد اللازم ويتقاضى كل منهم شهريا ٣٠ دولارا).

٩ - وأجري مؤخرا تقييم لقطاع زراعة المطاط يستدل منه على محنة المواطن الليبري العادي. فلا يزال المطاط هو أهم صادرات ليبيريا^(١)، ومن المرجح أن تصبح مزارع (المطاط ونخيل الزيت والأخشاب) مصدرا رئيسيا للاستثمارات في المستقبل القريب. بيد أن الأمم المتحدة وحكومة ليبيريا تفيدان بأن أكبر سبع مزارع مطاط لا تسهم حاليا بشيء يذكر في تنمية البلد. ومثلما كان الحال بالنسبة لامتيازات الحراجة في السابق، منحت الحكومة الانتقالية الوطنية امتيازات مزارع المطاط على أساس المحسوبية وليس من خلال المناقصات. ولم تستطع أي من الحكومة الانتقالية الوطنية أو الشركات نفسها إثبات تقييد المزارع باللوائح الضريبية ولوائح إيجارات الأراضي. ويذكر في هذا الصدد أن ظروف المعيشة والعمل في تلك المزارع "مروعة" بل إن الوضع في بعض منها يكاد يكون في حكم "العبودية". فعالية العمال يعيشون بدون كهرباء أو مياه أو مراحيض. أما عن سلامة العمال فهي عموما أمر لا يلقى إليه أي بال. وغالبا ما يساعد الأطفال ذويهم في الوفاء بمحصول الإنتاج اليومية. وتخضع مزرعتان هما غوتري وسينوا لسيطرة مقاتلين سابقين. وفضلا عن ذلك تعمل القوات المسؤولة عن الأمن في المزارع وهي تفوق عددا إلى حد كبير الشرطة الوطنية الليبرية المحلية خارج نطاق سيادة القانون حيث تشيع ممارسة الاعتقال والاحتجاز غير القانونيين.

١٠ - وتتسم الحالة الأمنية على الصعيد المحلي في الوقت الراهن بالهدوء، حيث تصنف الأمم المتحدة ليبيريا على أنها في المرحلة ٣ وفي المرحلة ٤ على امتداد الحدود مع كوت ديفوار. والواقع أن القبض على تيلور، في نيجيريا في آذار/مارس، وإحالاته بعد ذلك إلى المحكمة الخاصة في سيراليون أثار في بادئ الأمر شواغل أمنية؛ بيد أنه لم يبلغ عن أي حوادث في ليبيريا.

(١) يأتي الحديد الخردة في المرتبة الثانية بين أهم الصادرات، وفي عهد الحكومة الانتقالية الوطنية هدمت منشآت عاملة مثل مصنع الخشب الإبلكاج في بوكان التابع لشركة الأخشاب الشرقية Oriental Timber Company وبيعت خردة التماسا لربح قصير الأجل بدلا من صيانتها بحيث يمكن الاستفادة منها كأساس للتنمية مستقبلا.

توطيد أركان الجمهورية

١١ - يتكاتف مع الرئيسة سيرليف في جهود إعادة بناء ليبريا الجمعية التشريعية وتضم: ٣٠ عضواً في مجلس الشيوخ (اثنان لكل مقاطعة) الذي يرأسه بصفة مؤقتة إسحاق نيانابو و ٦٤ عضواً في مجلس النواب (ويرأسه ايدوين سنوي). وبالنظر إلى أنه ما من حزب في المجلسين يشكل أغلبية (انظر الفقرة ١٧ من تقرير فريق الخبراء S/2005/745)، يصعب الوقوف على البرنامج التشريعي. فحتى الآن لم يعتمد مجلس النواب سوى مشروع قانون واحد وما زال من المتعين أن يعتمد مجلس الشيوخ. بيد أنه يتوجب على الهيئة التشريعية أداء دور هام في نظام الجزاءات ذلك أن:

- وزير العدل الحالي فرانسيس جونسون موريس يريد أن تعتمد الهيئة تشريعاً تنفيذياً يسمح بتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ومن غير المرجح أن تتخذ الهيئة التشريعية هذا الإجراء حيث أن أربعة من أعضائها، من بينهم رئيس مجلس النواب مدرجون على قائمة حظر السفر/تجميد الأصول (انظر تقرير الفريق S/2005/745، الفقرة ١٤ والجدول ١).
- أنه ينبغي للهيئة التشريعية أن تقوم بتعديل قانون الحراجه الحالي تدعيماً للإصلاحات في قطاع الغابات.
- أن الجمعية الانتقالية الوطنية اعتمدت القوانين اللازمة لتنفيذ عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس.

١٢ - وفي منتصف نيسان/أبريل، أمر مجلس الشيوخ بإيداع فرانسيس كاربيه وزير المالية بالنيابة وموريس سايتوما الوزير بدون وزارة في الحجز لمدة ٧٢ ساعة لأنهما اعتبرا تعليلاً تأخير عدم سداد مصروفات النقل غير شاف. فقد أبدى عضواً مجلس الشيوخ استيائهما من موقف وزير المالية القائل بوجوب دفع نفقات النقل مباشرة لموردي المركبات/السيارات أو خصم ضرائب في حالة دفع المبلغ بالكامل لأعضاء مجلس الشيوخ مباشرة من حيث أنه سيعيد بمثابة دخل. وبدأت أيضاً تلوح بوادر التوتر بين الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية بشأن العديد من المسائل الأخرى، ومن بينها اعتماد الميزانية المعاد صياغتها.

١٣ - تعد كفاءة المساءلة ووضع حد للفساد في ظل ثقافة الإفلات من العقاب مهمتين شاقتين. ذلك أن آليات "الرقابة" التقليدية قد فشلت. وفي عهد الحكومة الانتقالية الوطنية تخلت مجالس إدارة مختلف المؤسسات المملوكة للدولة عن مسؤولياتها الائتمانية والقانونية. فعلى سبيل المثال تقاعس مجلس هيئة التنمية الحرجية عن كفاءة إعداد البيانات المالية ومراجعة الحسابات. وفضلاً عن ذلك لم يلتفت إلى المسائل المعهود إليه بما في مجال السياسات العامة

مثل مسألة التصدي لتفشي ظاهرة قطع الأخشاب على نحو غير مشروع (انظر الفقرة ٢٤ أدناه). وعلى الرغم من هذا، لا يزال المجلس يلح على تقاضي مبلغ ٩٠٠٠ دولار "كأتعاب عن جلساته" بينما مرتبات الموظفين ما زالت متأخرة السداد. وبالمثل، كان من المفروض أن يتولى مكتب المراجعة العامة للحسابات الرقابة على الحكومة بأثرها. إلا أنه عندما طلب من ذلك المكتب أن يراجع عملية بيع الحديد الخردة الذي خلفه منجم شركة التعدين الليبرية في بوكانن، اضطر المراجع العام للحسابات إزاء ضغط شديد من رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية إلى تقديم تقرير يفيد فيه بأن الصفقة كانت سليمة حتى وإن لم يوفر الأدلة الداعمة (انظر الفقرات ٨٨ إلى ٩٢ أدناه).

شكر

١٤ - يعرب الفريق عن امتنانه لمختلف وزارات حكومة ليبريا ووكالاتها للمساعدة التي تلقاها منها ولبعثة الأمم المتحدة في ليبريا لدعمها القيم له لا سيما في مجالات الأمن والدعم الإداري واللوجستي والنقل بما في ذلك النقل الجوي. وقد استفاد الفريق مما تلقاه من تعاون ومساعدة من منظمات محلية ودولية عدة ترد أسماؤها في المرفق الأول.

معايير التحقق

١٥ - استخدم الفريق معايير الإثبات نفسها المستخدمة في تقاريره السابقة. واعتمد الفريق، حيثما تسنى، على أدلة مثبتة بمستندات تم التحقق تماما من صحتها. وفي حالة تعذر ذلك، كان يشترط الفريق وجود مصدرين على الأقل تتوافر فيهما المصدقية ويمكن التحقق من استقلالهما لإثبات أي واقعة. وعرضت الادعاءات الموجهة ضد الدولة والأفراد والمؤسسات، حيثما كان ذلك مناسباً، على المعنيين كيما يتسنى لهم ممارسة حقهم في الرصد. وحرصاً من الفريق على ألا يعرض إلا الحقائق التي لا يمكن تفنيدها، فقد حذف جميع المعلومات التي لم يستطع تأييدها بأدلة قاطعة.

تشكيل فريق الخبراء

١٦ - تألف فريق الخبراء من خبير الأخشاب آرثر بلانديل (كندا) وهو رئيس الفريق؛ وخبير من الأتربول في ميدان التحقيقات والأسلحة، داميان كلامان (فرنسا)؛ وخبير في الماس، كاسبر فيثين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ وخبير في الشؤون الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، تومي غارنت (سيراليون)؛ وخبير في الشؤون المالية، راجيفا سينها (الهند). وتلقى الفريق المساعدة من استشاري ذي خبرة في شؤون غسل الأموال، وهو توم براون (الولايات المتحدة الأمريكية).

ثانياً - الأخشاب

نظام جديد

١٧ - جسد الأمر التنفيذي الذي أصدرته الرئيسة جونسون سيرليف جميع توصيات لجنة استعراض الامتيازات المتعلقة بالغابات وألغى جميع المطالبات في هذا الصدد نظراً لعدم تقييد مقدميها بمبدأ سيادة القانون (انظر S/2005/745، الفقرتان ٧١ و ٧٢). وتم أيضاً بموجب الأمر التنفيذي رقم ١ إنشاء لجنة رصد إصلاح الغابات وتضم ممثلين عن حكومة ليبريا والمجتمع الدولي (المبادرة المتعلقة بغابات ليبريا) والمجتمع المدني وأسندت إليها مهمة تحديد الإصلاحات اللازمة لضمان ألا تكون غابات ليبريا مصدراً للصراع بل تستخدم بما يعود بالنفع على جميع الليبريين. وتوالي اللجنة عملها ولكن تم تحقيق الإنجازات التالية: صياغة مشروع تعديلات لقانون الحراثة ولوائح في هذا الصدد وعقد نموذجي؛ وضع مشروع عملية تخطيط استخدام الأراضي؛ إجراء حصر أولي للغابات. وقد أكدت الرئيسة جونسون سيرليف للفريق أن الأمر التنفيذي رقم ١ يوفر ضماناً هاماً، حيث أنه يكفل عدم حدوث أي أنشطة قطع أخشاب للأغراض الصناعية لحين اكتمال عملية الإصلاح التي تضطلع بها اللجنة آنفة الذكر.

الامتثال للجزاءات

١٨ - تتسم الجزاءات بالفعالية، حيث لا تشهد ليبريا أية عمليات قطع أخشاب للأغراض الصناعية ولم يبلغ عن تصدير أي أخشاب.

١٩ - تعاونت هيئة التنمية الحرجية مع بعثة الأمم المتحدة لكفالة قيام نقاط التفتيش العسكرية في منروفيا برصد حركة نقل جميع المنتجات الحرجية مما ترتب عليه زيادة كبيرة في الإيرادات. وبناء على هذه التجربة الإيجابية، ستوسع بعثة الأمم المتحدة نطاق ذلك الجهد ليشمل المناطق الأخرى التي بها منتجات حرجية. وعملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٦٤٧ (٢٠٠٥) عرضت بعثة الأمم المتحدة أيضاً الاستعانة بالمراقبين العسكريين لمساعدة هيئة التنمية الحرجية وذلك بتنظيم دوريات مشتركة معها لرصد عمليات قطع الأخشاب.

الرقابة المالية

٢٠ - شهدت عمليات هيئة التنمية الحرجية، منذ الانتخابات، تحسناً مشهوداً. فبعد تولي رئيس مجلس الإدارة الجديد جون وودز (الذي أقر مجلس الشيوخ تعيينه في ١٦ آذار/مارس) منصبه بشهرين أودعت الهيئة في المصرف المركزي لليبريا مبلغاً قدره ١٤٠.٠٠٠ دولار على

سبيل الضرائب والرسوم، وهو تقريبا نفس المبلغ الذي تم تحصيله طيلة فترة تولي الحكومة الانتقالية الوطنية مقاليد الأمور.

٢١ - وساعدت شركة برايس ووتر هاوس كوبرز Price Waterhouse Coopers على إعداد السجلات المالية اللازمة لإتمام عملية مراجعة الحسابات الممولة من المفوضية الأوروبية، بحلول تموز/يوليه. وقد تم تعيين مراقب مالي لبرنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، هو الكندي روجان لابونت وهو يباشر الآن مهام منصبه.

٢٢ - وتعترم هيئة التنمية الحرجية تنفيذ نظام لرصد جذوع الأشجار يمكن من خلاله تتبع الأخشاب من موضع قطعها حتى تصديرها وكفالة عدم دخول الأخشاب غير المسموح بها في النظام والتحقق من سداد الضرائب والرسوم قبل السماح بالشحن. وتحقيقا لهذه الغاية حررت هيئة التنمية الحرجية "طلبا بالحصول على المعلومات" اللازمة كيما تقدم الشركات المستقلة عطاءاتها لإدارة نظام التحقق. وبمجرد توافر التمويل سيصدر "طلب بطرح العروض". وتأمل المبادرة المتعلقة بغابات ليبريا أن يتسنى للمتعهد بدء العمل في أواخر عام ٢٠٠٦.

الخلل الوظيفي

٢٣ - ورت رئيس مجلس الإدارة، للأسف، منظمة تعاني خللا وظيفيا. فهیئة التنمية الحرجية تضم عددا من الموظفين يفيض عن حاجتها: حيث أن عدد الموظفين اللازم يقدر بزهاء ٣٥٠ موظفا بينما العدد المدرج على كشوف المرتبات هو ٥٢٧ موظفا. وسوف يتعين على الهيئة، شأنها شأن جميع الوكالات الحكومية، أن تحدد احتياجاتها من الموظفين وتدفع للموظفين الذين سيجري استبقاؤهم أجرا يغطي تكاليف المعيشة. وبمجرد أن يتلقى الموظفون تدريبهم لا بد من إخضاعهم للمساءلة عن أدائهم لعملهم. إلا أن المكاتب الميدانية لا تحرك ساكنا في الوقت الراهن مما يقوض الرقابة على موارد الغابات.

٢٤ - يشيع نشر الأخشاب (باستخدام مناشير الشق الكبيرة في قطع جذوع الأشجار وتحويلها إلى ألواح) على نطاق واسع. ففي آذار/مارس، أجرت هيئة التنمية الحرجية وبعثة الأمم المتحدة مسحا وخلصا إلى أن عدد قاطعي الأخشاب باستخدام المناشير آنفة الذكر يناهز ١٠٠٠ شخص كثير من منهم مقاتلون سابقون يعملون في ما يقرب من ٢٠٠ منطقة. وعلى الرغم من أن الهيئة بدأت تفرض ضرائب على تلك العمليات فما زالت تعتبر عمليات غير قانونية. ولكن الهيئة لم تتخذ بعد أي إجراء لوقف عمليات نشر الأخشاب أو حتى إدارتها. بيد أنها تعمل مع المبادرة المتعلقة بغابات ليبريا (وهي جهد تعاوني دولي يهدف إلى توفير المساعدة الفنية) من أجل إقامة نظام إداري، على الأقل لحين تعافي القطاع النظامي

ليبي الطلب المحلي على الأخشاب. ومن المفروض أن تساعد الدورات المشتركة بين الهيئة وبعثة الأمم المتحدة على التصدي لهذا الوضع ودفع موظفي الهيئة للخروج إلى العمل الميداني لإدارة الغابات.

مستقبل الحراجة

٢٥ - لا ينبغي المغالاة في تقدير دور قطاع الأخشاب في الاقتصاد الليبيري^(٢). فالتقديرات المبينة على عمليات جرد الأخشاب الأولية تشير إلى أن هذا القطاع من شأنه أن يدر، في حالة تشغيله بكامل طاقته، دخلاً أقصاه ٨٠ مليوناً من الدولارات من بينها ١٥ مليوناً ينبغي أن تسدد للحكومة تحت بند الضرائب والرسوم. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه على امتداد السنوات العشرين الماضية، كانت نسبة الضرائب والرسوم المستحقة التي تدفع فعلياً للحكومة لا تزيد عن ١٥ في المائة. وفضلاً عن ذلك فإن طرح جميع الامتيازات للمناقصة وتحقيق قاطعي الأخشاب لأقصى معدل إنتاج ممكن، أمر سيستغرق وقتاً. ومن ثم فخلال السنوات الثلاث الأولى (الجدول ١) ستزيد إيرادات الحكومة، في بادئ الأمر عندما لا يكون هناك سوى ٩ امتيازات فقط، من ١,٨ مليون دولار إلى سبعة ملايين دولار، وذلك بإضافة عشرة امتيازات كل عام ليصل عدد العاملين فيها في نهاية المطاف إلى ما يربو على ٢٠٠٠ عامل. ولن يكون جميع هؤلاء العمال جدد؛ فمعظم مستخدمي مناشير الشق الكبيرة سيتحولون على الأرجح إلى قاطعي أخشاب حيث سيستعاض عن نشر الأخشاب بقطعها للأغراض الصناعية. ووفقاً لهذا السيناريو ستحصل هيئة التنمية الحرجية ١٣ مليوناً من الدولارات خلال السنوات الثلاث الأولى بزيادة عن النفقات قدرها ٣,٣ مليون دولار.

(٢) انظر على سبيل المثال، IMF Staff Report for the 2006 Article IV Consultation and Staff-Monitored Program، المرجع ١.

الجدول ١

الميزانية المقدرة لهيئة التنمية الحرجية والإيرادات المتوقعة خلال فترة أولية قدرها ثلاث سنوات تبدأ بمجرد استئناف قطع الأخشاب باستخدام الوسائل الصناعية

(بدولارات الولايات المتحدة)

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	
٧٠٨ ٠٠٠	٢١٢ ٠٠٠	١٨٢ ٠٠٠	النفقات الرأسمالية
٣١٨ ٠٠٠	-	-	زيادة عدد موظفي الهيئة عن الحاجة
١ ١٤٥ ٠٠٠	٢ ٤٤٢ ٠٠٠	٢ ٥٦٤ ٠٠٠	كشف المرتبات
٣٤٥ ٠٠٠	٣٠٩ ٠٠٠	٣٢١ ٠٠٠	الإدارة
١٩٤ ٠٠٠	٢٠٤ ٠٠٠	٢١٤ ٠٠٠	المرافق
١٧٤ ٠٠٠	١٨١ ٠٠٠	١٨٨ ٠٠٠	العمليات
٢ ٣٤٨ ٠٠٠	٣ ٣٤٨ ٠٠٠	٣ ٤٦٩ ٠٠٠	مجموع النفقات
١ ٨٠١ ٠٠٠	٤ ١٩٦ ٠٠٠	٦ ٩٦٠ ٠٠٠	ضرائب رسوم الهيئة
٨٧٢	١ ٤٣٣	٢ ١٧٢	مجموع الوظائف

٢٦ - لم يرصد في ميزانية وزارة المالية للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ سوى ٥٥ في المائة (١ ٥٨٣ ٨٠٠ من الدولارات) من المبلغ الذي طلبته الهيئة للسنة الأولى. ولم يدرج في الميزانية نصف النفقات الرأسمالية الضرورية (٣٦٢ ٠٠٠ من الدولارات) ولن يمكن تغطية سوى ٤٢ في المائة من تكاليف المرتبات (٦١٦ ٠٠٠ دولار). والواقع عدم كفاية الأموال على هذا النحو يمكن أن ينال بصورة خطيرة من محاولات تنفيذ تدابير الإصلاح ومن بينها منح موظفي الهيئة أجور تغطي تكاليف المعيشة.

التقدم المحرز

٢٧ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، نظمت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا اجتماع مائدة مستديرة لأصحاب المصالح أسفر عن وضع خريطة طريق للإصلاحات التي سيقومون بها من أجل رفع الجزاءات. ويتناول الجدول ٢ التقدم المحرز بعد الشهور الخمسة الأولى من تولى إدارة جونسون سيرليف. ورغم إحراز قدر كبير من التقدم، وبخاصة في صياغة تدابير الإصلاح، فإن تنفيذ تلك التدابير لم يكتمل بعد. ولا يزال التدريب مستمرا، غير أن معظم الموظفين لا يقومون بوظائفهم، فمكاتب المقاطعات لا تعمل، على سبيل المثال. ويجري جمع

الإيرادات من قاطعي الأخشاب، غير أنه ليست هناك سيطرة على قطع الأخشاب بأية صورة أخرى. ولم تكتمل مراجعة حسابات هيئة التنمية الحرجية. ولم تُقدم إلى الهيئة التشريعية مشاريع التعديلات المزمع إدخالها على قانون الغابات. غير أن مجلس إدارة هيئة التنمية الحرجية لا يزال ملتزماً بكفالة تنفيذ الإصلاحات، بما في ذلك النجاح في إصدار القانون وتنظيم دوريات عسكرية مشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

الجدول ٢

برامج الإصلاح اللازمة لرفع الجزاءات المفروضة فيما يتعلق بالأخشاب

برامج الإصلاح	الوصف	ما تم إنجازه (حتى أيار/مايو ٢٠٠٦)
بناء قدرة هيئة التنمية الحرجية	تعيين مجلس إدارة هيئة التنمية الحرجية	نعم
	إقامة هيكل للإدارة، ومنح الموظفين مرتبات كافية وتوفير الخدمات اللوجستية	لم يتقاض الموظفون أجرهم منذ حوالي خمسة شهور، غير أن الهيئة لا تزال في انتظار تأكيدات من مراجعي الحسابات. ولا تزال المكاتب الميدانية حاملة
	تدريب فنيين ميدانيين وموظفين من ذوي الرتب المتوسطة في تاريخ لاحق	التدريب مستمر: ١٦٤ من موظفي إنفاذ القانون؛ و ٢٦ من موظفي تتبع تسلسل الحيازة؛ و ١٢ من موظفي الجرد؛ كما يجري تدريب موظفي الإدارة والمحاسبة
	إعداد اختصاصات لجنة إشراف مستقلة وتكليفها بتوعية المجتمع المحلي والإشراف على أنشطة على المنظمات غير الحكومية واستعراضها والتشجيع على الإدارة المستدامة للغابات	كلا، غير أن مشاريع القوانين والأنظمة المطروحة تسمح بدور للمراقبة المستقلة. وقد منحت هيئة التنمية الحرجية منذ وقت قريب اتحاد الصحفيين في ليبيريا عقدا لتنظيم حملة توعية عامة بدور لجنة مراقبة إصلاح الغابات
	طلب مساعدة فنية لإدارة الغابات والشؤون المالية	نعم، المبادرة المتعلقة بالغابات في ليبيريا منذ ٢٠٠٤
زيادة الشفافية والمساءلة في القطاع	التكليف بإجراء مراجعة لحسابات هيئة التنمية الحرجية	ساعدت شركة ”Price Waterhouse Coopers“ الهيئة في إعداد البيانات المالية؛ ومن المتوقع أن تكتمل بحلول شهر تموز/يوليه عملية مراجعة الحسابات التي تمولها المفوضية الأوروبية
	إقامة نظام لإيداع جميع الإيرادات التي تدرها الغابات في حسابات تديرها وزارة المالية لدى المصرف المركزي الليبيري	نعم، واشترك في التوقيع عليه برنامج تقدم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد

برامج الإصلاح	الوصف	ما تم إنجازه (حتى أيار/مايو ٢٠٠٦)
	إقامة نظام دائم لتمويل حسابات هيئة التنمية الحرجية المفتوحة في المصرف المركزي الليبيري على أن تحوّل إليها مرة كل ثلاثة أشهر مبالغ من حسابات حكومة ليبيريا	نعم، فقد رصدت وزارة المالية ميزانية شهرية تبلغ ٥٤ ٠٠٠ دولار لحين بدء الميزانية الجديدة في تموز/يوليه ٢٠٠٦. ولا توفر ميزانية وزارة المالية الجديدة إلا ٥٥ في المائة مما تطلبه هيئة التنمية الحرجية
	تصميم نظام يفصل بين عمليتي تلقي وصراف الرسوم التي تفرض لقاء إعادة غرس الغابات وحفظها	مشروع القانون المطروح يكفل تسديد الرسوم للحفاظ على شبكة من المناطق المحمية
	وضع نظام للإبلاغ وإتاحة المعلومات للجمهور	كلا، غير أن مشاريع القوانين والأنظمة تنص على عملية للإبلاغ. ووفرت المنظمة الدولية لحفظ الطبيعة وصلة للدخول على شبكة الإنترنت في مكتب الهيئة، وهو ما سيجعل لها توفر حرية المعلومات من خلال موقعها على شبكة الإنترنت
استعراض الامتيازات	تشكيل لجنة رقابية مستقلة سحب جميع اتفاقات الامتيازات الحالية ومراجعتها	تم تعيين مجلس للإدارة نعم - وكشفت هذه العملية عن اتساع نطاق عدم التقيد بالشروط المفروضة، ومنحت عقود كثيرة حقوق الامتياز للمناطق نفسها؛ وأصدرت الرئيسة جونسون سيرليف الأمر التنفيذي رقم ١ الذي أعلن بطلان كل الامتيازات الممنوحة
	فرض عقوبات على الشركات التي تنتهك الجزاءات	قطع الأخشاب غير القانوني منتشر على نطاق واسع دون ضوابط، غير أنه يجري فرض رسوم وجزاءات
	إعداد إضافة لاتفاقات الامتيازات تتضمن سياسات لحفظ الطبيعة والبيئة	تم إعداد مشروع للإضافة بمساعدة من المبادرة المتعلقة بالغابات في ليبيريا
إجراء جرد للموارد الحرجية	إجراء مسح ميداني للتحقق من دقة المعطيات المتوافرة ووضع خرائط باستخدام نظم المعلومات الجغرافية	قام فنيو هيئة التنمية الحرجية بجرد أولي، بمساعدة من البنك الدولي
	تحديد القيمة المحتملة لموارد الغابات (المنتجات الحرجية من الأخشاب وغيرها)	يقدم مركز البحوث الحرجية الدولية مساعدة في موضوع الحراجة على نطاق المجتمعات المحلية
	توفير المعلومات لأغراض الرصد وفرض الضرائب وإنفاذ القوانين	لا، غير أنه يجري وضع اللمسات الأخيرة على مشاريع القوانين والأنظمة
حماية الحدائق العامة وتنميتها	إعادة بناء الهياكل الأساسية لحديقة سابو العامة	نعم؛ إبعاد عمال مناجم غير قانونيين من حديقة سابو، غير أن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة لم تبدأ بعد مساعدتها للمجتمعات المحلية. وتفيد التقارير الأخيرة أن المنقبين غير القانونيين عن الذهب قد عادوا إلى دخول شمال حديقة سابو العامة

برامج الإصلاح	الوصف	ما تم إنجازه (حتى أيار/مايو ٢٠٠٦)
	توفير معدات ومواد لاستخدامها في إدارة الحدائق العامة	بنت المنظمة الدولية لحفظ الطبيعة سبعة مبان جديدة في الحدائق العامة، وزودت الحراس بأزياء موحدة
	تدريب موظفي الحدائق العامة وإلحاقهم بعملهم	تتولى المؤسسة الدولية لحفظ الحيوان والنبات دفع بدلات يومية وتقديم دعمها إلى الحراس؛ ودرست الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة ١٦٤ من المسؤولين عن إنفاذ القوانين، مع نشر ٤٥ منهم في منطقتي سابو ونيمبا، غير أنه لم يتم نشر الباقين
حشد المساعدات الفنية والمالية	المشاركة في الاجتماعات التي تعقدتها الجهات المانحة وغيرها من الأنشطة الترويجية	نعم، وتطالب المنظمة الدولية للأخشاب المدارية بمتأخرات تبلغ ٨٧٩ ٠٠٠ دولار
	مناقشة الترتيبات الثنائية	

الضمانات

٢٨ - ينبغي أن تؤكد الرئيسة جونسون سيرليف مرة أخرى على أن الهدف من الأمر التنفيذي رقم ١ يتمثل في عدم قطع الأخشاب للأغراض التجارية وتصديرها لحين اكتمال عملية إصلاح لجنة مراقبة إصلاح الغابات. وينبغي أن يصدر مجلسا النواب والشيوخ تشريعا لدعم ذلك.

٢٩ - وينبغي أن تتفق المفوضية الأوروبية والصين، وهما أكبر مستهلكي الأخشاب الليبرية في الماضي، على ألا يشتروا إلا الأخشاب المقطوعة بصورة قانونية على النحو الذي يمكن التحقق منه من خلال مقال تسلسل الحيازة. وقد طلبت المملكة المتحدة أن تقنن المفوضية الأوروبية هذا الاتفاق من خلال اتفاق شراكة طوعي مع ليبيريا، وأوضح السفير الصيني في ليبيريا أن الصين ستقدم مثل هذا الاتفاق إذا ما طلبته هيئة التنمية الحرجية.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٠ - لا يزال نظام الجزاءات فعالا، غير أن الأنشطة الصناعية المحلية لا تزال مستمرة بصورة غير قانونية. ولم تكتمل أو تصدر الإصلاحات، بما فيها القوانين والأنظمة المطلوبة، ولذلك فإن التوصيات الواردة في تقارير الفريق السابقة (S/2003/779، و S/2003/937، و S/2004/396، و S/2004/752، و S/2004.955، و S/2005/360، و آخرها S/2005/745) لا تزال قائمة. غير أن المدير الإداري الجديد قد أحدث تحسينات كبيرة، وبخاصة من خلال عمله مع نقاط التفتيش التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لكفالة مراقبة قطع الأخشاب.

وينبغي لمواصلة التعاون مع المراقبين العسكريين بالبعثة في تنظيم دوريات مشتركة مع هيئة التنمية الحرجية أن يساعد في فرض السيطرة على موارد الغابات من خلال إعادة تنشيط المكاتب الميدانية.

٣١ - وينبغي أن تستمر هيئة التنمية الحرجية في تعاونها مع المبادرة المتعلقة بغابات ليبريا ومع لجنة مراقبة إصلاح الغابات في تنفيذ مجموعة الإصلاحات المتفق عليها على نحو تام. وينبغي أن يصدر مجلس إدارة الهيئة كل الأنظمة اللازمة، كما يجب على الهيئة التشريعية والرئيسية إصدار كل التشريعات اللازمة. وينبغي تشجيع المفوضية الأوروبية والصين على توقيع اتفاق شراكة طوعي مع ليبريا لضمان ألا يدخل إلى نظام التجارة الدولية إلا الأخشاب المقطوعة بصورة قانونية.

ثالثا - الماس

٣٢ - ما زال الفريق يقيم علاقة إيجابية مع وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، التي بدأت تسعى - مع تبوء الوزير الجديد يوجين شانون مهام منصبه، ومع وجود الخبير الاستشاري من مجموعة Futures التي تمولها الولايات المتحدة - نحو توفير الشروط التي طلبها مجلس الأمن بحماس جديد. كما أن إنفاق الولايات المتحدة لمبلغ ١,٤ مليون دولار كحزمة تمويلية من أجل تحقيق الامتثال لعملية كمبرلي، أسرع بوتيرة تقدم الوزارة نحو الأهداف اللازمة لرفع العقوبات على صادرات ليبريا من الماس الخام. ومع ذلك فما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في مجالات القدرة التقنية واللوجيستية، وتنفيذ الضوابط الداخلية، وإصلاح الأطر الإجرائية لتصدير الماس. كما أن أنشطة التعدين غير القانونية لا زالت مستمرة دون رادع، مع وجود عملية كبيرة تملكها جهة أجنبية، تثير القلق بشكل خاص.

الحالة الراهنة

التمويل والعقود

٣٣ - أفرجت الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ عن جزء من مبلغ ١,٤ مليون دولار خصصته لإصلاح قطاع الماس. وأبرم عقد لإدارة هذا المبلغ مع المجموعة الاستشارية الدولية للدراسات المستقبلية الموجودة في الولايات المتحدة، والتي تحركت بسرعة لتعيين المقاول تايرون غاستون، في وزارة الأراضي والمناجم والطاقة للإشراف على أنشطة المشروع وتنسيقها.

٣٤ - وطبقا لشروط عقد الخدمات الشخصية الأصلي، فإن مجموعة Futures ستزود حكومة ليبيريا بالمساعدة اللازمة لكي تنجح في طلب المشاركة في عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وستقوم المجموعة بصورة خاصة بما يلي:

(أ) المساعدة في تنظيم وإقامة الهياكل اللازمة لنظام يعول عليه من الضوابط والإدارات الداخلية لقطاع الماس، وإقامة قاعدة بيانات وطنية لمتابعة إنتاج الماس ومصدره والحصول على شهادات المنشأ اللازمة من عملية كمبرلي، وإقامة هياكل إدارية لإدارة الشؤون اليومية لقطاع الماس والعناصر التجارية العاملة فيه، وتوفير الأجهزة والمركبات اللازمة للتنفيذ، وإقامة مختبر لفحص الماس بصورة مناسبة وآمنة وتسجيل هذه العمليات؛

(ب) القيام بمسح جيولوجي عام لإنتاج الماس المحلي في ليبيريا، بهدف عمل خطوط أساسية عامة للمستويات المتوقعة لإنتاج الماس؛

(ج) دعم تنظيم المشاريع التعاونية لعمال المناجم الغرينية الحرفيين؛

(د) تنسيق عملية القيام بتقييم مستقل لشحنات صادرات الماس الخام بهدف حساب رسوم التصدير على نحو عادل ودقيق.

حالة تنفيذ الأهداف المنشودة في الوقت الراهن

آليات الرقابة الداخلية

٣٥ - اتفقت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة مع مجموعة Futures على نظام للرقابة الداخلية تعتقدان أنه سيكون مقبولا لعملية كمبرلي، ويناسب البيئة المحلية والصعوبات المتعلقة بالميزانية. ويمكن الاطلاع على الرسم البياني لهذا النموذج في المرفق الأول. ويحمل الحفّارون إنتاجهم عادة إلى أقرب مكتب إقليمي تابع للوزارة، حيث يسجل رقم ووزن وصفات السلع مع تحديد وقت التسليم. ثم يحصل كل حفّار على مجموعة من الإيصالات من صورتين تحتوي على هذه المعلومات. وبعد ذلك تحول بيانات الإنتاج هذه إلى السلطة الوطنية للماس في منروفيا. وعندما يُباع الماس بعد ذلك إلى المشترين/العملاء في منتصف السلسلة، تُعطى نسخة أصلية من الإيصالات الأولى إلى السلطة الوطنية للماس لتأكيد مصدر السلع.

٣٦ - وتتكرر هذه العملية مع كل عملية بيع تالية على امتداد السلسلة إلى أن يصل الماس إلى المصدر قبل عملية التصدير. ويقوم هذا المصدر باستيفاء استمارة جديدة مع طرد التصدير الخاص به قبل تصنيفه وتقييمه وإصدار شهادة المنشأ. بموجب عملية كمبرلي، وفرض الرسوم والضرائب عليه، ثم ختم الطرود لتصديرها، والتحقق من الترخيص الموجود لدى المصدر، والتأكد من أن جميع السلع الموجودة في الطرد تتفق مع البيانات الواردة في الفواتير الإقليمية

الصادرة عن المكاتب الإقليمية للوزارة. وبمجرد الانتهاء من كل هذه المراجعات، يُصبح لدى السلطة الوطنية للماس سجلاً واضحاً بحركة السلعة على امتداد السلسلة التجارية، ويصبح بإمكان المصدر إخراج سلعه من ليبيريا إلى الأسواق الدولية.

المكاتب الإقليمية: التنفيذ والتطوير

٣٧ - كما جاء في الوثيقة S/2005/745، فإن وزارة الأراضي والمناجم والطاقة نجحت في تدريب ٦٧ من مفتشي المناجم و ٤٧ عنصراً من عناصر التعدين العاملين بالوزارة. ويتلقى هؤلاء الموظفون الآن تدريباً إضافياً على الضوابط الداخلية الجديدة، كما أنهم مروا باختبار مؤخرًا لمعرفة دقة معلوماهم ومدى فهمهم للعملية. وهم يحصلون الآن على مرتبات ضئيلة من الوزارة، وسوف يوزعون في المستقبل القريب على ١٠ مكاتب إقليمية تابعة للوزارة في حسر لوفاء، ومعسكر ألفا، وكافيلاهون، وويسواه، وكاكاتا، وغانتا، وباهن، وسانكويلي، وغبابا، وتلال بومي. وستكون هذه المحطات بمثابة المرحلة الأولى في نظام الرقابة الداخلية، كما ستقوم بدورها كمراكز لتلقي كميات الماس المنتج في مناطق التعدين، وتسجيلها وتوثيقها. وقد وافقت الوزارة على توفير عشرة "مكاتب على شكل حافلة" سابقة التجهيز، وهي المكاتب التي تنتظر توزيعها الآن على مواقعها المقررة. وسوف يُسرع تركيب هذه المكاتب في أماكنها بهذا الجانب من التنفيذ بقدر كبير، لا سيما في ظل نقص الأماكن المكتبية المناسبة في المناطق الداخلية من البلاد.

٣٨ - **المركبات:** زودت مجموعة Futures وزارة الأراضي والمناجم والطاقة بسيارتين من طراز جيب رباعية الدفع، وسيارة نصف نقل. وهناك ست دراجات بخارية لعناصر التعدين ومفتشي المناجم موجودة الآن داخل ليبيريا بانتظار توزيعها.

٣٩ - **شهادات عملية كمبرلي:** تم وضع نموذج لشهادات المنشأ، وهو موجود الآن في مكان آمن لدى المجلس الأعلى للماس في أنتويرب، ومن المتوقع أن تمول الحكومة الأمريكية طباعة هذه الاستمارات.

٤٠ - **السلطة الوطنية للماس ومختبر فحص الماس:** انتهى الجزء الأكبر من الهيكل الخارجي للمبنى الجديد المتاحم للمبنى الرئيسي لوزارة الأراضي والمناجم والطاقة، وتم تركيب سقف له. وتعاقدت مجموعة Futures من الباطن مع شركة محلية لتركيب شبكة كهربائية ونظام للتكييف، وأبواب تغلق بإحكام، وخزينة متطورة مع قفل زمني، ونظام للإنذار للمبنى بكامله، مع تركيب أجهزة الإضاءة وأدوات السباكة، وتأثيث المبنى. كما ستتولى الشركة إقامة شبكة تليفزيونية مغلقة، وأبواب من الصلب للمختبر، بالإضافة إلى مركز للأمن. وتم التعاقد مع الشركة على استكمال هذا العمل قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦، رغم أن

المجموعة تعتقد أن العمل سيستغرق أكثر من ذلك قليلا. وتم تقديم المشورة فيما يتعلق بالجوانب الأمنية من جانب أحد الخبراء الزائرين من شركة دي بيرز الدولية للماس. أما معدات الفحص، بما في ذلك الموازين والعدسات والمصابيح وغيرها من المعدات فقد قدمها المسح الجيولوجي الذي أجرته الولايات المتحدة في منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وسوف تتركب هذه المعدات بمجرد الانتهاء من تجديد المختبر. وما زال الأمر بحاجة إلى معدات أخرى، يجري تنظيم توريدها الآن بمساعدة من شركة دي بيرز.

٤١ - **تقديرات الإنتاج:** طبقا للعقد المبرم مع مجموعة Futures، قام أحد الجيولوجيين الأمريكيين ممن لهم خبرة طويلة بجيولوجيا ليبيريا بإجراء تقديرات طاقة إنتاج الماس والمعادن الأخرى في أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وانتهى العمل في مشروع التقرير، ومن المنتظر تقديم التقرير النهائي في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٤٢ - **الترخيص:** وضع مكتب المناجم، وهو جهاز فرعي من أجهزة وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، آلية للترخيص لعمال المناجم الحرفيين والعملاء. ولم تتحدد بعد تكلفة هذه التراخيص، وإن كان الاتفاق حول هذا الموضوع ينتظر أن يتم في المستقبل القريب. وقد علم الفريق أن بعض الموظفين المحليين من معدومي الضمير يُصدرون تراخيص حفر مزورة للحفارين. ويتعين على وزارة الأراضي والمناجم والطاقة أن تعالج هذه المسألة على الفور.

٤٣ - **تقييم الماس:** وافقت شركة دي بيرز العالمية للماس على توفير التدريب لثلاثة من موظفي الوزارة على عمليات التقييم الداخلي. وسوف يكون هذا التدريب على تقييم طرود الماس التي تصدر إلى الخارج تدريباً مستفيضا، وسيجري في لندن أو في جنوب أفريقيا خلال الأشهر الثلاثة القادمة. كما عرضت بورصة الماس في دبي تدريب اثنين من موظفي التقييم الداخلي، ليصبح مجموعهم خمسة، يكفون تماما لحجم الإنتاج الذي يحتمل أن تتعامل فيه السلطة الوطنية للماس.

٤٤ - ولم تتخذ بعد أي ترتيبات لتقييم الماس بمعرفة جهة خارجية مستقلة. وفي الوقت الذي أعربت فيه إحدى الشركات عن اهتمامها، لم تُطرح أية مناقصات رسميا من جانب حكومة ليبيريا. وقد يكون البديل للتقييم التجاري المستقل، الحصول على مساعدة من المجلس العالمي للماس، الذي يستطيع أن يوفر أخصائين لإعارتهم من الدول والشركات الأعضاء خلال وقت قصير للقيام بهذه المهمة التي ستكون حاسمة في الحفاظ على ثقة المصدرين.

٤٥ - **تنظيم التعاونيات:** قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تحت مظلة المشروع الجديد "للماس من أجل التنمية" - بمبادرات رائدة لمساعدة ليبيريا على خلق الظروف التي تسمح لها بالاستخدام المستدام لمواردها التعدينية من أجل التغلب على الفقر وتشجيع التنمية

البشرية. والهدف العام لهذا البرنامج هو تيسير وضع نظام لإدارة الإيرادات يتسم بالشفافية والمساءلة، على أساس التوزيع العادل والمنصف لهذه الإيرادات. وسوف تنفذ التدخلات على ثلاثة مستويات، هي المستوى الشعبي/الجزئي، والمستوى الكلي/السياسات، والمستوى الإقليمي. والأمل معقود على أن تكمل هذه التدخلات عملية شهادات المنشأ التي تصدر بموجب عملية كمبرلي لخلق طاقة إنتاجية. وهناك اقتراحات مؤقتة بأن تخصص الحكومة جزءاً صغيراً من الرسوم التي تفرضها على الماس المصدر إلى الخارج، في التمويل المبدئي لبعض المبادرات المحلية.

٤٦ - وعلى المستوى المحلي، فإن الهدف هو ضخ المزيد من إيرادات الماس لتعود إلى المجتمع المحلي. وسوف يتحقق ذلك بتمكين عمال المناجم الأفراد عن طريق إقامة تعاونيات، مع تطوير الصناديق المحلية الإنمائية التي تديرها أجهزة حكومية محلية. وعلى مستوى الاقتصاد العام أو السياسات، سيتم تطوير الأدوات القانونية والتقنية الغائبة من أجل الإدارة المستدامة لإدارة الإيرادات الآتية من التعدين.

٤٧ - **المؤتمر الإقليمي:** سيكون هناك نهج للتنمية الإقليمية، في التوازي مع المبادرات الوطنية. ولمعالجة هذه المسائل، سيعقد مؤتمر دولي يجمع دول الإقليم، والوكالات الإنمائية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والعناصر الفاعلة في هذه الصناعة في الفترة من ٢٨-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في منروفيا. وسيهدف هذا المؤتمر إلى تشجيع الحوار بشأن تنسيق السياسات، والصناعة، وتأمين الأسواق، وتنسيق المسؤوليات ورصدها، وتوحيد أسواق الماس في المنطقة.

٤٨ - **بعثة خبراء عملية كمبرلي:** ستوفد عملية كمبرلي بعثة من الخبراء إلى ليبيريا في الأسبوع من ٢٢ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٦. وسيؤسس هذه البعثة جاكوب تاماجي من بوتسوانا، وهو الذي يقوم الآن برئاسة عملية كمبرلي. وسوف يصحب السيد تاماجي ممثلون عن المجلس العالمي للماس، والمجلس الأعلى للماس في أنتويرب، ومصصلحة المساحة الجيولوجية الأمريكية، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية، ومنظمة غولوبال وويتنس Global Witness غير الحكومية. ويتوقع الفريق أن تظهر نتائج البعثة في نهاية شهر أيار/مايو.

٤٩ - **برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد:** كان الهدف من برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد التي اتفقت عليه الحكومة الوطنية الانتقالية لليبيريا وشركاء دوليون في العام الماضي هو إتباع نهج قوي لإدارة الاقتصاد في ليبيريا. وقد وضع هذا البرنامج من خلال تحسين الإدارة المالية والضريبية، والشفافية والمساءلة. وأهم

عناصر هذا البرنامج هي: الإدارة المالية والمساءلة، وتحسين الميزنة وإدارة المصروفات، وتحسين ممارسات الشراء ومنح الامتيازات، وتطبيق عمليات فعالة لمكافحة الفساد، ودعم المؤسسات الرئيسية، وبناء القدرات.

٥٠ - وصل السيد غودوين نيلو. من تزانيا، وهو خبير منح الامتيازات المعين دوليا لبرنامج تقديم المساعدة في إدارة الحكم وإدارة الاقتصاد إلى ليبيا. وسوف يعمل بصورة مباشرة مع وزارة الأراضي والمناجم والطاقة ولجنة العقود والاحتكارات (التي سيتغير اسمها في المستقبل إلى لجنة المشتريات والامتيازات) لمدة سنتين في مجال تنمية القدرة التنافسية لجميع العقود والامتيازات الجديدة والمعدلة لاستكشاف واستخراج المعادن ومصادر الطاقة. وسوف يساعد خبير الامتيازات المعين دوليا في كفالة أن تتم عملية استعراض العقود والامتيازات على وجه السرعة، وبصورة شفافة، تتسق وحفظ الممارسات المقبولة دوليا.

٥١ - وسيتمتع خبير الامتيازات بالسلطة الإلزامية للتوقيع المشترك بالموافقة على جميع العقود والامتيازات الجديدة أو المعدلة، عدا تراخيص التعدين للحرفين من الفئة ج، التي تخضع لسلطة وزارة الأراضي والمناجم والطاقة. ومعنى عدم توقيع هذا الخبير على الوثائق ذات الصلة أن المعاملة غير سليمة. وسيتم الاتفاق على أن جميع الامتيازات والعقود تتفق والممارسات الدولية، أو أن تصبح متفقة معها بأسرع ما يمكن، وإلا يتم إلغاؤها.

٥٢ - كما سيساعد خبير الامتيازات وزارة الأراضي والمناجم والطاقة بشكل عام في المسائل ذات الصلة، مثل:

- رفع تقارير عن الميزانية لتلبية احتياجات وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، ومكتب الميزانية، ووزارة المالية، وصندوق النقد الدولي.
- ضمان رفع هذه التقارير بصورة منتظمة إلى مكتب الميزانية ووزارة المالية؛
- تحسين شفافية النظم المحاسبية، مع تركيز خاص على جمع الإيرادات وإدارتها؛
- المساعدة في وضع مقترحات تشريعية (وأي مواد إرشادية تلزم للمتابعة) لتعزيز قانون التعدين الساري والإطار القانوني والتنظيمي لاستكشاف النفط وإنتاجه.

٥٣ - وفيما يتعلق بالمسؤوليات السابقة، يجوز لخبير الامتيازات وضع قائمة بالمساعدات التقنية قصيرة الأجل، كما يحتاج إليها الأمر وبحسب توافرها، من أجل معالجة القضايا الملحة للغاية التي يتم تحديدها أثناء التخطيط الاستراتيجي التشاركي مع وزارة الأراضي والمناجم والطاقة. وسيكون الخبير مطالبا برفع تقارير والعمل مع الفريق الفني لبرنامج تقديم المساعدة

في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد ومع لجنة التوجيه والإدارة الاقتصادية، من أجل كفالة التنسيق الجيد في المجال التقني ومجال السياسات.

الأنماط الحالية لأنشطة التعدين

٥٤ - رغم أن وقف إصدار جميع رخص وأذونات تعدين الماس لا يزال ساريا منذ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فإن عدم قدرة الحكومة، وغياب ولاية واضحة لتدخلات البعثة في ليبيريا أعاق الجهود المبذولة لمنع التنقيب غير القانوني في المناطق الداخلية من البلاد.

٥٥ - تمكن الفريق، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، من إجراء عمليات مسح جوي لمناطق التعدين في مقاطعة نمبا، ومقاطعة سينو، ومنطقتي نهر لوبا العليا والسفلى في أشهر آذار/مارس، ونيسان/أبريل، وأيار/مايو ٢٠٠٦. واستمرت الزيادة في أنشطة التعدين من الفئتين بآء نصف ممكنة، وجميم من المستوى الحر في أثناء موسم الجفاف، وبالأخص على طول مجرى نهر لوبا وبالقرب من موقع شركة بوتاو BUTAW لنخيل الزيت في مقاطعة سينو (انظر S/2005/745، الفقرة ٤٠). وفي الوقت الحاضر هناك نمط واضح بدأ يظهر في إعادة تركيب المعدات في مواقع التعدين مع زيادة الثقة في الاقتصاد والأمن والداخلي. كما أن موقع التعدين الضخم من الفئة بآء في غابا بمقاطعة نمبا، الذي رصده الفريق منذ فترة طويلة، في طريقه الآن للعمل من جديد.

٥٦ - ويشعر الفريق بالأسف الشديد لأن العمل في المواقع الصناعية من الفئة ألف استؤنف من جديد من جانب شركة American Mining Associates، ولكن يسر الفريق أن يعلن أن شركة Italgems (انظر S/2005/745، الفقرة ٤٨) التي كانت تعمل في المنطقة السفلى لنهر لوبا، توقفت عن استخراج الحصى وتجهيزها. ٨،٤، ١٤، ٥٠٥

المواقع الرئيسية

٥٧ - شركة بوتاو لنخيل الزيت: ما زال الاندفاع مستمرا نحو موقع بوتاو لنخيل الزيت حيث اكتشف الحرفيون الماس هناك (في المنطقة الواقعة بين خط العرض 05°14.8 شمالا، وخط الطول 09°11.7 غربا) مع إقامة معسكر جديد للإقامة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وإذا كانت جودة الماس المستخرج من هذه المنطقة تعتبر رديئة عادة، (في حدود ٢٥-٣٥ دولارا للقيراط كسعر متوسط) فإن التقارير تشير إلى أن بعض الأحجار "المتأزاة" الملونة من الدرجة الأولى قد اكتشفت هناك. ولهذا الأحجار سعر مرتفع للغاية في السوق العالمية. وربما يفسر وجودها بدرجة ما عودة عمال الحفر إلى هناك في أعقاب انتشار وباء الكوليرا في العالم الماضي. وبعيدا عن عدم الاكتراث الصريح من جانب الحفارين بالحظر الموجود على التعدين الهام، فإن الفريق ما زال يشعر بقلق شديد من أمور الصحة العامة الناجمة عن هذه

الكثافة السكانية في منطقة ليست بها مرافق صحية أو مياه للشرب، حيث لا يمكن استبعاد انتشار الكوليرا من جديد في تلك المنطقة التي يعيش فيها الآن أكثر من ١٥ ٠٠٠ حفار مع أسرهم.

٥٨ - شركة *American Mining Associates* يواصل الفريق تحليقه فوق منطقة عمل للشركة في منطقة كومغور الحرجية بمقاطعة لوفنا (الواقعة بين خط العرض 07°38.17 شمالا وخط الطول 10°34.29 غربا) بالقرب من نهر مورو وعلى الحدود بين ليبيريا وسيراليون. وبينما كان يبدو أن العمليات قد توقفت إلى حد بعيد، فإن الفريق يأسف لأن يذكر في تقريره أن العمليات قد استؤنفت خلال الأسابيع الستة الماضية على نطاق لم يحدث من قبل. فقد حُفرت منطقة واسعة باستخدام معدات حفر ثقيلة. واستخدمت الشركة معدات متخصصة للغاية في عمليات الغسيل والفصل والتركيز. والكثير من هذه المعدات جديد فيما يبدو، ويمثل استثمارات رأسمالية ضخمة ربما تراوحت بين مليونين و ٣ ملايين دولار (انظر المرفق الثاني). وبالإضافة إلى ذلك، فقد توسعت معسكرات الإقامة، كما أن وجود مولدات ضخمة يؤكد أن التعدين مستمر على مدار الساعات الأربعة والعشرين. ويوصي الفريق بأن تسعى وزارة الأراضي والمناجم والطاقة على الفور إلى أن تطلب من إدارة شركة *American Mining Associates* للتعدين تفسيراً كاملاً لأنشطة الشركة، مدعوماً بفحص الموقف الراهن للترخيص الممنوح للشركة.

٥٩ - *Italgems* قام الفريق بزيارة موقع *Italgems* (في المنطقة الواقعة بين خط العرض 06°56.5 درجة شمالا وخط الطول 10°56.4 درجة غربا) في أواخر شهر آذار/مارس ٢٠٠٦، بعد سلسلة من عمليات التحليق فوق الموقع ومراقبة عمليات غسل الحصى. وكانت الشركة قد استخرجت كمية كبيرة من الحصى في أواخر العام الماضي، في عملية معقدة استغرقت وقتاً طويلاً لبناء سد، مع برنامج لاستكشاف الماس وحفر الخنادق. وقد شكلت الكمية الكبيرة من الحصى مشكلة لوجيستية وأمنية لا للشركة فحسب بل وبالنسبة لوزارة الأراضي والمناجم والطاقة. وإزاء هذا الموقف، منحت الوزارة تصريحاً للشركة بغسل الحصى على أساس أن يخزن أي إنتاج من الماس في مستودع آمن لدى فرع بنك غلوبال في منروفيا إلى أن يُرفع الحظر المفروض على تصدير الماس الخام من ليبيريا (انظر S/2005/745، الفقرة ٥٠، لمعرفة تفاصيل هذا الترتيب).

٦٠ - وقد استطاع مدير المنجم أن يبلغ الفريق أنه حتى أواخر آذار/مارس ٢٠٠٦، تم استخراج ما يقرب من ٦٠ قيراطاً من الماس من الحصى، وأنها في مستودع آمن لدى بنك غلوبال. وقد أكدت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة ذلك للفريق. وبحلول منتصف

نيسان/أبريل ٢٠٠٦، كانت الشرطة قد أتمت غسل كل ما لديها من حصى. وعند هذه النقطة، أصدرت الوزارة تعليماتها إلى الشركة بوقف عملياتها، وهو ما قامت به الشركة بالفعل. وفي الوقت الراهن لا يوجد أي نشاط تعديني في موقع شركة *Italgems*. وإلى جانب الضغوط التي تتعرض لها الشركة من جانب الوزارة، فإن الفريق يعتقد أنه إذا لم تستطع الشركة تصدير إنتاجها، فإنها ستعجز عن الوفاء بمصروفات التشغيل اليومية.

مناطق التعدين

٦١ - مقاطعة نيمبا - تجرى إعادة افتتاح منجم جنغل ووترز القريب جدا من غبابا، (انظر S/2005/745، الفقرة ٤٢). وخلال التحليق فوق المنطقة في منتصف أيار/مايو ٢٠٠٦، لاحظ الفريق حُفراً وخنادق جديدة وكمية من الحصى في انتظار التجهيز. ويوصي الفريق بأن تطلب وزارة الأراضي والمناجم والطاقة إيضاحا من أصحاب المنجم بشأن هذه الأنشطة.

٦٢ - أعلى وأسفل مجرى نهر لوفنا - بامتداد أعلى وأسفل مجرى نهر لوفنا، يزداد بشكل مطرد التعدين من الفئة باء والفئة جيم. وقد رصد الفريق مجموعة كبيرة من الأنشطة التعدينية التي تتراوح بين عمليات الحرفيين الصغيرة النطاق التي تتم 'بالدلو والحرفة' والأعمال الأكثر تعقيدا ونصف الآلية من الفئة باء. وعلاوة على ذلك، أصبحت المضخات الرافعة بالهواء المستندة إلى عوامات شائعة باطراد (انظر التقارير السابقة). ويشدد الفريق على أنه ما لم تفرض بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أو السلطات الوطنية حظرا، ستزداد مستويات التعدين غير المشروع في المناطق الحرجية النائية.

الاتجار غير المشروع بالماس

٦٣ - ما برحت مكاتب شراء الماس بشكل غير مشروع تعمل في مونروفيا والبلدات الريفية، التي يُصدّر منها الماس إلى الخارج بما يتعارض والحظر المفروض حاليا من قبل الأمم المتحدة. والفريق على علم بأن المشترين من أوروبا والشرق الأوسط ظلوا يزورون مونروفيا على مدى الأشهر الستة الماضية لشراء الإنتاج المحلي. وفي الأحوال المعتادة، يعمل هؤلاء الأفراد من أمكنة إقامة خاصة وفنادق، فيشترون البضائع بلا شهادة منشأ دون القيمة السوقية بكثير. ومن ثم تُصدّر البضائع مباشرة إلى مراكز التصنيع الدولية لصقلها، أو تمر عبر البلدان المجاورة حيث يمكن أن تكتسب شهادة منشأ حسب عملية كيمبرلي ويُتاجر بها في السوق التنافسية الدولية المشروعة.

٦٤ - وما برح الفريق يوصي حكومتي سيراليون وغينيا، بوجه خاص، باليقظة. وهو على علم بأن الكثير من إنتاج ليبيريا الغرّيب غير المشروع يباع للتجار والمصدرين في مراكز الشراء

الرئيسية في مقاطعات البلدين. ويقدر الفريق إنتاج ليبريا الحالي بما يتراوح بين ١,٢ مليون دولار و ١,٥ مليون دولار شهريا، وهو حجم ينسجم بشكل عام مع التوقعات. ومع بدء هطول الأمطار، يتوقع الفريق أن ينقص حجم الإنتاج هذا مع بدء ارتفاع مناسيب المياه.

التوصيات

٦٥ - بينما تتوفر حاليا معظم العناصر اللازمة لخطة موثوقة لمنح شهادات منشأ معتمدة دولياً لا يزال التوفيق بين هذه العناصر لتصبح آلية فعالة بحاجة إلى بضعة أشهر. ويوصي الفريق بأن يواصل المجتمع الدولي دعم حكومة ليبريا في جهودها لاستيفاء شروط مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعملية كيمبرلي. ويؤكد الفريق أن المحافظة على الزخم في هذه المرحلة من التنفيذ أمر حاسم لكي تنجح ليبريا في تنفيذ الاشتراك في مخطط عملية كيمبرلي.

٦٦ - ويوصي الفريق بأن تُمنح بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ولاية لمساعدة وزارة الأراضي والمناجم والطاقة في تنظيم قطاع الماس ومراقبته، ولا سيما فيما يتعلق بتسجيل مواقع المناجم استعدادا لوضع مخطط ترخيص شامل. وستكون للمساعدة الجوية والمساعدة بالأفراد أثر بالغ القيمة في نجاح هذا المسعى.

٦٧ - ويوصي الفريق بشدة بأن تتخذ في أسرع وقت ممكن إجراءات إنسانية مناسبة في منطقة شركة باتو لنخيل الزيت لتفادي أزمة صحية عامة محتملة.

رابعاً - التمويل

٦٨ - يمثل احتلاس الإيرادات الحكومية واستخدامها في تمويل الصراع أحد الأسباب الرئيسية التي دعت إلى فرض جزاءات تتعلق بالماس والأخشاب. فمجلس الأمن يريد أن يضمن أن تستخدم هذه الإيرادات "في أغراض مشروعة لصالح الشعب الليبيري، بما في ذلك التنمية" (الفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣)). ولذا، فإن الحكم الرشيد واستقرار الأحوال المالية للحكومة أمران حاسمان فيما يختص برفع الجزاءات.

٦٩ - وتعمل حكومة الرئيسة إيلين جونسون - سيرليف المنتخبة حديثاً جاهدة لإبعاد ليبريا عن سياسات الفساد وسوء استعمال الموارد الحكومية التي دامت طويلاً. وهذا هدف حميد سيكون تحقيقه، كما قالت الرئيسة، صعباً طويلاً الأمد. وقد بدأت الرئيسة عملها بتحديد الأشخاص الذين يشاطرونها الإيمان بحكومة شريفة شفافة لشغل المناصب الرئيسية. وكان أحد شروطها الأولى أن ينشر الأشخاص المعينون بيانات مالية في الصحف المحلية يدرجون فيها ممتلكاتهم. كما هددت بمقاضاتهم في حال إساءة استعمال مناصبهم الحكومية

من أجل التبريح. وقد لقي هذا الشرط الاستثنائي استقبالا حسنا لدى الجمهور والمجتمع الدولي.

٧٠ - ورغم إحراز تقدم ملموس، فالحكم لم يصدر بعد بشأن ما إذا كانت جميع الإيرادات المكتسبة ستؤول فعلا لمصلحة الشعب الليبري. إذ بعد احتفال التدشين مباشرة، شرعت الحكومة في خطة عمل وطنية مدتها ١٥٠ يوما (من شباط/فبراير حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦) تشمل، في جملة أمور، إعادة بناء الهياكل الأساسية، وتوفير الخدمات الأساسية، وإنعاش الاقتصاد الليبري، بموجب برنامج المساعدة الحكومية للإدارة الاقتصادية. وبخلاف الزعماء السابقين، يتبع ديوان الرئيسة إيلين جونسون - سيرليف قواعد المساءلة العامة في الإنفاق. كما يضرب وزير المالية مثلاً يحتذى بتخليه عن المطالب الشخصية.

٧١ - وكان للإشارات القوية الصادرة من الرئيسة ووزرائها أثر في النفوس. فرجال الأعمال وغيرهم من دافعي الضرائب الذين كانوا قد أوقفوا فعلا دفع الضرائب في الجزء الأخير من عهد حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية بدأوا السداد، مما أدى إلى ازدياد الإيرادات الحكومية. وفضلا عن ذلك، ما برحت وزارة المالية تحاول إنفاذ قوانين الضرائب بالنسبة للمدفوعات التي يتلقاها المشرعون. بيد أن سلسلة الأخذ والرد الحامي الوطيس بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في نيسان/أبريل وإصدار مذكرة اعتقال من مجلس الشيوخ بحق القائم بأعمال وزير المالية (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه)، يدلان على أن الدرب المفضي إلى ذلك الإنفاذ لا يزال وعرا.

٧٢ - وموجب برنامج المساعدة الحكومية للإدارة الاقتصادية، انضم سبعة مراقبين ماليين دوليين إلى الوزارات الهامة والمؤسسات التي تملكها الدولة (وزارة المالية، ومصرف ليبريا المركزي، وشركة ليبريا لتكرير البترول، وهيئة الموانئ الوطنية، ومطار روبرتسفيلد الدولي، ومكتب الشؤون البحرية، ووزارة الأراضي والمناجم والطاقة، وهيئة التنمية الحرجية). وقد شرع كل من لجنة المشتريات العامة والامتيازات والشركاء الدوليون في استعراض العقود المبرمة في ظل حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية لضمان تقيدها بحكم القانون. وقد بدأوا بأكبر العقود، ويتوقع إنجاز العملية بأكملها بحلول تشرين الأول/أكتوبر. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة تقارير لمكافحة الفساد تستخدمها لجنة إصلاح الإدارة لوضع استراتيجية لمكافحة الفساد بمساعدة من المفوضية الأوروبية. وقد طلبت الرئيسة مراجعة حسابات جميع الوزارات والمؤسسات التي تملكها الدولة، ولم تبدأ المراجعة إلا في هيئة التنمية الحرجية، وستبدأ عما قريب في شركة ليبريا لتكرير البترول

ومصرف ليبريا المركزي، كما يُنظر في إجراءاتها في هيئة الموائى الوطنية ومطار روبرتسفيلد الدولي. ولم يُحرز أي تقدم في هذا الموضوع رغم تهديد الرئيسة بأنه ما من وزير أو مدير إدارة يستطيع السفر من ليبريا قبل أن يُنجز مراجعة حساباته: إلا أن وزير المالية السابق، وعلى سبيل المثال، زار لبنان مؤخرا رغم حظر السفر الذي فرضته الرئيسة.

إعادة صياغة الميزانية الحكومية

٧٣ - تنص الميزانية المعاد صياغتها على تحصيل إيرادات بمبلغ ٣٨,٨٥٣ مليون دولار خلال الفترة الممتدة من شباط/فبراير حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بالمقارنة بتحصيل ٣٨,٩٩٦ مليون دولار خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٥. وخلال الشهرين الأولين، (شباط/فبراير وآذار/مارس)، تم تحصيل مبلغ ١٨,٠٠٧ مليون دولار، وهذا المبلغ أعلى من مجموع الإيرادات المحصلة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥ بنسبة ٣٣ في المائة. ويُعزى جزء من هذه الزيادة إلى تحويل في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦ قامت به الدائرة الليبرية لتسجيل السفن والشركات الدولية بمبلغ ٧٦٢ ٨٦٢ ١ دولارا على هيئة رسوم بحرية في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ كانت محتسبة بناء على طلب خطي من الرئيسة المنتخبة حينئذ في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٧٤ - وتنص الميزانية المعاد صياغتها على تخصيص مبلغ ١,٩٥٧ مليون دولار من أجل الإنفاق على الأولويات لمدة ١٥٠ يوما. ومن بين الإدارات الرئيسية، تلقت الإدارات التالية مخصصات أكبر مما تلقت من ميزانية حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦: وزارة العدل تلقت مبلغا يزيد بنسبة ٩,٩٤ في المائة عما تلقت في الميزانية الأصلية لحكومة ليبريا الانتقالية الوطنية؛ وكانت الزيادة بالنسبة للسلطة التشريعية ٧,٣٢ في المائة؛ وبالنسبة لوزارة الأشغال العامة ٢,٥٦ في المائة.

٧٥ - وتسديد الديون المحلية، بما فيها المرتبات المتأخرة، هو أيضا من أولويات الحكومة الجديدة لأن خمس الميزانية المعاد صياغتها قد حُصص لذلك. وتلقت وزارتا الصحة والتعليم اعتمادات مماثلة في الميزانية المعاد صياغتها، في حين خُفضت اعتمادات وزارات الدفاع، وشؤون الرئاسة، والمالية، وكذلك مكتب الميزانية.

تحصيل الإيرادات

٧٦ - يبين تحصيل إيرادات حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية زيادة شديدة بنسبة ١٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ عن العام السابق، (الجدول ٣)، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى نمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي (٥,٣ في المائة)، وازدياد الرسوم الجمركية نتيجة تولى بعثة

الأمم المتحدة في ليبيريا مراقبة الأمن في فرييبورت (الميناء الحر). مونروفيا، التي بدأت في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، واستعادة السلام والأمن في جميع أرجاء البلد. وكان المفروض أن يزداد تحصيل الإيرادات أكثر من ذلك، لولا احتجاج دافعي الضرائب الإيرادات في الأشهر الأربعة الأخيرة من عهد حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية، بمجرد الشروع في عملية الانتخابات. وقد أخذ هؤلاء الآن في دفع هذه الضرائب المتأخرة للحكومة الجديدة.

٧٧ - وفي عام ٢٠٠٥، ورغم أن ضرائب الدخل/الشركات قد ازدادت بشكل ملموس بنسبة ٣٥ في المائة، فقد انخفضت الإيرادات البحرية بشدة، بأكثر من ٢٥ في المائة، رغم أن ذلك حدث جزئياً بسبب احتجاج الإيرادات للدائرة الليبيرية لتسجيل السفن والشركات الدولية لصالح الحكومة القادمة.

الجدول ٣

تحصيل الإيرادات خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ (بملايين الدولارات)

٢٠٠٦ (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس)	٢٠٠٥	٢٠٠٤	مصادر الإيرادات
٩٠١٥	٢٧٩٧٣	٢٥٤٠٣	الجمارك والمكوس
٤٩٠٥	٨٧٩٤	١٢٧٦٥	رسوم بحرية
١١٧٧	٣٢٨١	٤١٣٤	جباية ضرائب الواردات والمبيعات البترولية
١١١١١	٣٦٨٥٨	٢٦١٠٥	ضرائب الدخل/الشركات (بما فيها ضرائب أخرى)
-	٤٠٠٠	١٠٠٠	المنح/القروض
٢٦٢٠٨	٨٠٩٠٦	٦٩٤٠٧	المجموع

المصدر: البيانات مستمدة من مصرف ليبيريا المركزي، انظر المرفق الرابع.

الرسوم الجمركية

٧٨ - شكلت الرسوم الجمركية المصدر الأهم لإيرادات حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية. وحالياً تُحصل الرسوم الجمركية، بكاملها تقريباً، في فرييبورت/مونروفيا التابع لهيئة الموانئ الوطنية وفي مطار روبرتسفيلد الدولي.

٧٩ - وقد شرعت الحكومة الجديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، من خلال مكتب فيريتاس، في عمليات تفتيش قبل شحن المنتجات البترولية والأرز. ولذلك، من المحتمل أن

تقل بشكل كبير عمليات تسرب الإيرادات (انظر S/2005/360 الفقرات ١٥٤ إلى ١٦٣؛ و S/2005/745، الفقرات ٩٧ إلى ٩٩).

الشؤون البحرية

٨٠ - ما برحت دائرة تسجيل السفن والشركات الدولية في ليبيريا، المحدودة المسؤولية، تمثل مصدرا هاما من مصادر الإيرادات لحكومة ليبيريا، ولو أن تقارير وزارة المالية تقول بانخفاض الإيرادات، (المجدول ٣، المرفق الرابع). والواقع أن إيرادات عام ٢٠٠٥ كانت من أقل الإيرادات المبلغ عنها المودعة في حسابات الحكومة منذ أن تولت الدائرة الليبرية تسجيل السفن والشركات الدولية مهام التسجيل في عام ٢٠٠٠.

٨١ - وقد أفادت تلك الدائرة أنها حولت مبلغ ٨,٦٠٤ ملايين دولار لحكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية في عام ٢٠٠٥. أما المبلغ الإضافي (٧٦٢ ٨٦٢ ١ دولارا) الذي طلبت الرئيسة المنتخبة احتجازه، فقد سُدد لحكومة ليبيريا خلال فترة كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٦. ولذلك، ادعت الدائرة السالفة الذكر أنها قد وزعت فعلا ١١ ٤٣٩ ٧٥٦ دولارا عن عام ٢٠٠٥، وهذا أكثر من مبلغ الـ ١١ ١٤٨ ٦٢٧ دولارا الموزع في عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٥، احتجزت الدائرة أيضا ٢١٠ ٠٠٠ دولار لتغطية نفقات مراجعة الحسابات، و ٧٦٢ ٨٦٤ دولارا من أجل "المصاريف الانتقالية" - وهذا تسديد جزئي لمبلغ ٢ ٧٤٧ ٠٠٠ دولار أنفقتته الدائرة خلال عام ١٩٩٩، بالنيابة عن حكومة ليبيريا، للبدء في تشغيل سجل السفن والشركات الدولية وفصله عن شركة فرجينيا للسجلات الدولية، الوكيل السابق، على النحو المنصوص عليه في المادة السابعة من الاتفاق المعقود بين حكومة ليبيريا والدائرة السالفة الذكر (المرفق الخامس). كما ادعت الدائرة أنه كان لا يزال هناك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ دين بمبلغ ٦٥٢ ٩٥٧ دولارا عبارة عن مصروفات انتقالية.

٨٢ - وعند الاتصال بالدائرة بشأن ما إذا كانت قد حصلت على موافقة مفوض مكتب الشؤون البحرية قبل احتجاز هذه الأموال في عام ٢٠٠٥، أوضحت أنها احتجزت ٧٦٢ ٨٦٤ دولارا كمصروفات انتقالية في عام ٢٠٠٥، وذلك بموافقة غاريسون ف. توغبا، نائب مفوض الشؤون المالية ومراقب الحسابات البحرية آنذاك. وكان أن استمر احتجاز المصاريف الانتقالية في عام ٢٠٠٦ على أساس "ميزانية تشغيل دائرة التسجيل لعام ٢٠٠٦" على النحو المقدم إلى مكتب الشؤون البحرية عن طريق إيمانويل ن. ريفز، الأب، مراقب الحسابات البحرية الحالي.

٨٣ - كما أبرز التقرير السابق الصادر عن الفريق (S/2005/360، الفقرة ١٦٥) العجز عن التوفيق بين تقارير الإيرادات المختلفة الصادرة من الدائرة إلى حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية على النحو الذي أبلغ عنه كل من تلك الدائرة ومكتب الشؤون البحرية، ووزارة المالية. بيد أن حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية قد منحت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ عقدا قيمته ٢١٠.٠٠٠ دولار للسيد موور ستيفنس كي يراجع حسابات الدائرة المذكورة أعلاه عن الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤. والجدير بالملاحظة أن هذا يمثل تضاربا في المصالح لأن موور ستيفنس قد قام بفحص نظام معلومات مكتب الشؤون البحرية لحساب المفوضية الأوروبية.

مكتب المراجع العام للحسابات

٨٤ - عادة ما يدخل دور الرقابة الحكومية بشكل جزئي ضمن مسؤوليات مكتب عام مستقل لمراجعة الحسابات. بيد أن عمل المكتب قد شُئل عبر السنين، وهذا يرجع لحد كبير إلى عدم توفر الموارد والقوى العاملة المدربة. فمعظم الوزارات والإدارات والوكالات لم تُراجع حساباتها طوال سنوات عديدة. وليست هناك استمرارية في مراجعة حسابات وزارة أو إدارة أو وكالة من عام إلى آخر. وعلاوة على ذلك، فإن السلطة التنفيذية لا تتخذ إجراءات مناسبة بشأن النتائج التي تتوصل إليها تلك المراجعة.

٨٥ - ففي أحد التقارير الأولى للمكتب العام لمراجعة الحسابات المقدم إلى الرئيسة الجديدة، أثبت المراجع العام للحسابات بالوثائق أن ١٣٢ مركبة اشترتها حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية قيمتها ٢,٧٥ من ملايين الدولارات لم تُرجع. وبشكل إجمالي، أنفقت تلك الحكومة ١١,٦ مليون دولار لشراء ٥٥٢ مركبة. ووجد المكتب العام لمراجعة الحسابات أن كثيرا من المستخدمين الحكوميين قد تصرفوا كبائعين رغم أنهم كانوا غير مسجلين بصفة تجار مركبات. كما ذكرت تقارير مراجعة الحسابات أن مبلغ ٢٢ ٥٦٠ دولارا قد دُفع لأحد الموردين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لكن هذا المورد لم يورد أية مركبة. وفي حالات أخرى، لم يتمكن المكتب المذكور من تتبع أثر البائعين الذين دُفعت لهم مبالغ لتوريد مركبات.

٨٦ - ومما يؤسف له أن الميزانية المعاد صياغتها قلصت ميزانية ذلك المكتب حتى الثلث. ولذلك، تأثر عمل المكتب بشدة. وستقدم المفوضية الأوروبية المساعدة التقنية بموجب برنامج المساعدة الحكومية للإدارة الاقتصادية، بيد أن الموعد لم يحدد لذلك.

٨٧ - وقد أكدت الحكومة الجديدة للأمة أنها ستراجع على وجه السرعة حسابات جميع الوزارات والإدارات والوكالات في عهد حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية، وإلى حين إنحياز تلك المراجعة. يُفترض أن يحصل الوزراء ورؤساء الإدارات والوكالات في حكومة ليبيريا

الانتقالية الوطنية المعنيون على إذن مسبق من حكومة ليبيريا قبل السفر إلى الخارج. بيد أن عمليات مراجعة الحسابات هذه لم يُشرع فيها بعد، باستثناء مراجعة حسابات هيئة التنمية الحرجية.

مبيعات خام الحديد

٨٨ - تقدم مراجعة حسابات مبيعات خام الحديد المهملة في بوكنان مثالا على كيفية تفويض الحكومات السابقة لدور المكتب العام لمراجعة الحسابات. فالتقارير السابقة (S/2005/360، الفقرة ١٧٢؛ و S/2005/745، الفقرات ١٠٣-١٠٥) توثق مخالفات في بيع حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية لخام الحديد، حَدَّتْ بالجمعية الانتقالية الوطنية إلى إصدار تهديد بمقاضاة رئيس حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية. وللتغلب على الانتقادات المتعاضمة، جعل رئيس الحكومة المذكور المراجع العام للحسابات يصدر تقريرا يبرئ فيه حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية من أي عمل مخالف للقانون.

٨٩ - وقد فعل المكتب العام لمراجعة الحسابات ذلك دون دراسة أي أدلة اعتيادية، مثل: سجلات المناقصات، أو مقارنة الأسعار الدولية لخام الحديد السائدة في ذلك الوقت، أو السجلات ذات الصلة مثل إيصالات الدفع الرسمية، وإيصالات الدفع لمستخدمي المقاول، و/أو إيصالات هيئة الموائى الوطنية، أو الوجود الفعلي للعديد من المركبات، (١١١ ٧٠٠ دولار)، والحواسيب المحمولة (ويتراوح ثمن كل منها بين ٤٤٥٠ دولارا و ٥٠٠٠ دولار)، والآلات الكاتبة (ويتراوح ثمن كل منها بين ٣١٠٥ دولارات و ٣١٤٠ دولارا)، والآلات الحاسبة (٣٩٠٠ دولار)، ومعدات أخرى تدعى شركة التعدين الليبيرية أنها اشترتها بنصيبها من العائدات (٣ ملايين دولار). وهناك سبب وجيه للشك في جميع هذه المعاملات، فعلى سبيل المثال، تدعى شركة التعدين الليبيرية أنها دفعت ٤٠٠٠٠٠ دولار رسوما للموائى، بيد أن هيئة الموائى الوطنية تنفي بشدة تلقي أية مبالغ من هذا القبيل.

٩٠ - وأوضح المراجع العام للحسابات أن شخصيات كبيرة في السلطة التنفيذية لحكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية قد مارست ضغوطا هائلة في سبيل إصدار تقرير غير صحيح عن مراجعة الحسابات؛ وأن هؤلاء قد أكدوا له أن تقرير مراجعة الحسابات لن ينشر علانية. وإثباتا لصحة ادعائه، أشار إلى أن تاريخ الرسالة (٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥) الواردة من نائب وزير المالية التي يعترف فيها بتلقي مبلغ ٢٠٣٩ مليون دولار نيابة عن حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية هو ذاته تاريخ إصدار تقرير مراجعة الحسابات. وأفاد بأن تلك الرسالة قد سُلمت له في اللحظة الأخيرة لتسهيل تقديم تقرير مراجعة الحسابات. كما أفاد بأنه قد أبلغ رئيس حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية بأن إصدار شهادة مراجعة حسابات لن يفيد في

شيء لأنه ما من أحد سيقبلها أو يثق بها نظرا لعدم تقديم أدلة وثائقية من قبل السلطات المعنية لأجل التحقق.

٩١ - كما لم يتضح سبب إصدار شهادة بتلقي إيرادات حكومية صادرة من نائب الوزير للشؤون الإدارية في وزارة المالية بالنيابة عن وزير المالية بدلا من تقديم الإيصالات الرسمية الصادرة من مصرف ليبريا المركزي. وفي هذا الصدد، طلب الفريق من نائب الوزير الحالي للشؤون الإدارية في وزارة الأراضي والمناجم والطاقة أن يؤكد بيان المصروفات المقدم من شركة التعدين الليبيرية، وأن نقل المركبات والمعدات الغالية التي يُزعم أن تلك الشركة قد اشترتها للإدارة الجديدة في تلك الوزارة قد حدث في مطلع أيار/مايو، لكن هذا الشخص أعرب عن عجزه عن تقديم أي تأكيد نظرا لعدم توافر المعلومات أو الملفات المتصلة باستعمال عائدات بيع خام الحديد. بيد أنه أكد للفريق أنه بصدد اتخاذ خطوات للحصول على المعلومات ذات الصلة من جميع المديرين الكبار في شركة التعدين الليبيرية.

٩٢ - وبدون آليات رقابة ومساءلة قوية، لا بد من توقع المزيد من الخسائر في الإيرادات الحكومية. والحالات التالية توثق مثل هذه الخسائر في عهد حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية.

شركة ليبريا لتكرير البترول

٩٣ - مع استعادة السلام، قفز حجم الإنتاج الإجمالي لشركة ليبريا لتكرير البترول من المنتجات البترولية قفزة كبيرة، من ٢١ مليون غالون في عام ٢٠٠٣ إلى ما يزيد عن ٥٠ مليون غالون في عام ٢٠٠٥. فبلغت عائداتها ٨,٥ ملايين دولار في عام ٢٠٠٥، ولكن نظرا لتضاعف القوى العاملة في عهد حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية، لم يكن بوسع الشركة أن تربح أكثر من ١٥٨ ٠٠٠ دولار. بيد أن البيانات المالية لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ لم تُراجع بعد. وقد رفض كل من إيرنست و يانج - وهما مراجعا الحسابات اللذان عينتهما المفوضية الأوروبية وقاما بمراجعة النظام والحسابات المالية في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ - الإفصاح عن أي رأي يتعلق بالبيانات المالية بسبب عدم توافر الوثائق والمعلومات الداعمة.

٩٤ - وبفضل الصفقات المربحة المشجعة على ترك الخدمة، تصرفت الحكومة الجديدة بسرعة لتقليل أعداد القوى العاملة المتضخمة بنحو ٤٠٠ مستخدم، من أصل ٧٥٠ مستخدما. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أنهت أيضا عقدا قيمته ١٢ مليون دولار كانت الإدارة السابقة قد وقعتته مع شركة لبنانية اسمها ميكانيكال إنجينيرينج جروب (MEG)، وهي شركة مساهمة لبنانية منشأة في الخارج، لتنفيذ مشروع جاهز يشمل توفير الاتصالات بين السفن والشاطئ وبناء صهريج تخزين الوقود. وقد وقع العقد بعد الانتخابات في تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ في ظل إجراءات للقطاعات لا تتسم بالحد اللازم من النزاهة والشفافية. وكانت الشركة اللبنانية المذكورة قد سُجّلت في بيروت (انظر المرفق السادس) في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ برأسمال أساسي قدره ٢٠ ٠٠٠ دولار ويرأس مجلس إدارتها جمال أ. هـ باسماء.

رسوم تخزين غير مسددة مستحقة لشركة تكرير النفط الليبرية

٩٥ - يتبين من استعراض للبيانات المالية غير المراجعة لسنة ٢٠٠٥ الخاصة بشركة تكرير النفط الليبرية أن شركة "ويست أويل" لم تسدد رسوم التخزين والمناولة وصيانة الصهاريج وتقدر قيمتها بمبلغ ٢,٥ مليون دولار (على أساس ٣٠ سنتا لغالون الديزل و ١٠ سنتات لغالون البترين حسب الأسعار المحددة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وفقا لاتفاق استيراد النفط المبرم مع شركة تكرير النفط الليبرية). وتدعي شركة تكرير النفط الليبرية أن هذه الأسعار ليست الأسعار الصحيحة لأن شركة تكرير النفط الليبرية تجاهلت عقد عام ٢٠٠٥ وسمحت لشركة ويست أويل بمواصلة العمل وفقا لشروط العقد الموقع في تموز/يوليه ٢٠٠٤ فيما يتعلق باستخدام صهريج شركة تكرير النفط الليبرية رقم ١ ورقم ٧ وحدهما، وهما من الصهاريج المنخفضة التكاليف إلى حد كبير (١٦ سنت فقط لكل غالون ديزل و ٦ سنتات فقط لكل غالون بترين، بالإضافة إلى مبلغ إجمالي تحت بند الإيجار السنوي قدره ٩٠٠ ٤٣٥ دولار). ويدعي المراقب المالي لشركة تكرير النفط الليبرية أن الترتيبات الخاصة بشركة ويست أويل قد وضعت لمنح بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حق خالص في استخدام الصهاريج في التخزين، ومع ذلك لم يستطع تفسير السبب في تحديد ذلك السعر المنخفض للغاية البالغ ١٦ سنتا/١٠ سنتات. والجدير بالملاحظة أن شركة ويست أويل هي أكبر مستورد للنفط (الجدول ٤)، وأن جميع المستوردين الآخرين قد واصلوا دفع السعر الكامل لرسوم التخزين وقدره ٣٠ سنتا/١٠ سنتات.

٩٦ - وحتى وفقا للأسعار المنخفضة، فإن شركة ويست أويل لم تسدد مبلغ ٦٨٣ ٠٠٠ دولار لشركة تكرير النفط الليبرية عن رسوم التخزين في عام ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك وحتى رغم الزعم بأن السبب في انخفاض رسوم التخزين هو منح بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حق خالص في استخدام الصهاريج، فإن شركة ويست أويل ظلت لا تدفع إلا الأسعار المنخفضة بالنسبة لجميع عملائها، حتى لأولئك الذين استخدموا صهاريج شركات أخرى.

الجدول ٤

واردات النفط في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٥

(بيانات شركة تكرير النفط الليبيرية)

رسوم الاستيراد/ضرائب المبيعات المستحقة السداد (بالدولار)	الكميات المستوردة		المستورد
	ديزل (غالون)	بتزين (غالون)	
٧ ٦١٤ ١٦٧	٩ ٤٣٤ ١١٦	٨ ٥٣٤ ٤٩٢	شركة ويست أويل*
٤ ٠٧٠ ٢٢٢	٣ ٩١٠ ٠٠١	٥ ٥٦٩ ٤٠٥	شركة أم أو تي سي
١ ٣٣٦ ٥٦٦	١ ٠٥٧ ٢٦١	٢ ٠٣٠ ٣٦١	شركة أميناتا
١ ٢٨٧ ٦٩٤	١ ٠٧٤ ٦٩٤	١ ٩٠٦ ٢٥٧	شركة أوريجين
٧٣٩ ٥٧٧	١ ٠٧٤ ٦٩٤	٦٨٨ ٢٢١	سريمكس
١٥ ٠٤٨ ٢٢٦	١٦ ٥٥٠ ٧٦٦	١٨ ٧٢٨ ٧٣٦	المجموع

* باستثناء الإمدادات المقدمة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (البتزين - ٤٨, ٤٨ ٣٦٣, ١٨٦ غالون والديزل ٩ ٠٥٩ ٠٠٢, ٦٤ غالون).

مقبوضات منخفضة من رسوم الاستيراد التي يدفعها مستوردو النفط

٩٧ - باستثناء واردات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، من الوقود المعفاة من الضرائب، أبلغت شركة تكرير النفط الليبيرية أنه قد تم استيراد ١٨ ٧٢٨ ٧٣٦ غالونا من البتزين و ١٦ ٥٥٠ ٧٦٦ غالونا من الديزل أثناء الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (الجدول ٤). وبالنظر إلى أنه يتعين على المستورد أن يسدد ٢٠ سنتا عن كل غالون من الديزل و ٢٥ سنتا عن كل غالون من البتزين، كرسوم استيراد، و ٢٠ سنتا كضريبة مبيعات، يصبح مجموع رسوم الاستيراد وضريبة المبيعات المستحقة للحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا هو ١٥,٠٤٨ مليون دولار. ومع ذلك، تفيد وزارة المالية بأنه لم يسدد حتى الآن إلا مبلغ ٣ ٤٤٧ مليون دولار. وحتى بدون إسقاط الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات (٣ ٢٢٣ ٣٠١ دولار) في عام ٢٠٠٥ عن الكيانات المعفاة من الرسوم (مثل السفارات والمنظمات غير الحكومية والهيئات الخيرية)، فإن هناك نقص بمبلغ ٨ ٣٧٨ ٠٠٠ دولار على الأقل في رسوم الاستيراد وضريبة المبيعات المسددة لحكومة ليبيريا. ومع ذلك، فمن المرجح أيضا أن ذلك المبلغ مقدر بأقل من قيمته حيث أن رقم الإيرادات الحكومية (٣,٤٤٧ مليون دولار) يشمل الرسوم والضرائب المسددة عن جميع المنتجات

النفطية، بما فيها الكيروسين وغاز البروين السائل ووقود الطائرات، وليس الديزل والبتزين فقط.

تسويات مقايضة إيرادات الحكومة خارج الميزانية

٩٨ - ذكرت شركة منروفيا لنقل النفط أنها أمدت القصر الرئاسي أثناء عام ٢٠٠٥ بمنتجات نفطية قيمتها مليون ١,٤ دولار تلقت مقابلها مقبوضات علم وتسوية بمبلغ ١,١ مليون دولار لديونها السابقة، المستحقة للحكومة بمبلغ ٢,٧٣٢ مليون دولار. وطلب من مستوردين آخرين عن طريق شركة تكرير النفط الليبرية تقديم معلومات ولكن لم يستحق أي منهم قبل مغادرة فريق الخبراء لليبريا. ويبدو أن هذا الوقود المقدم مباشرة إلى القصر الرئاسي لم يمر عبر قنوات الميزانية العادية، وبالتالي لم يقيد كإيرادات أو نفقات حكومية، حتى وإن كان قد سُمح للمستورد بحصص الرسوم من قسيمة ضرائبه.

تخصيص دخل بدون وجه حق كعوائد أو تبرعات مقدمة للحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا

٩٩ - في تقرير سابق (الفقرة ١٥٣ من الوثيقة S/2005/360)، أُشير إلى حالات عديدة تلقت فيها شركة تكرير النفط الليبرية بدفع مبالغ لهيئات معينة بدون تحويل الأموال عن طريق مخصصات الميزانية أو وزارة المالية. وعلى سبيل المثال أوعزت الجمعية التشريعية الوطنية إلى الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا بالإبقاء على تبرع بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من كل من شركة تكرير النفط الليبرية وهيئة الموائى الوطنية في ميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ لكى تدرج هذه الأموال في نظام الميزانية.

١٠٠ - ومع ذلك فقد أُبلغ فريق الخبراء بأن شركة تكرير النفط الليبرية قد انتهكت الإجراءات الخاصة بالميزانية حيث دفعت ١٠٠ ٠٠٠ دولار لرئيس الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ لتغطية تكاليف سفره إلى النيجر لحضور اجتماع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتدعي شركة تكرير النفط الليبرية كذلك أنها دفعت ٣٠٠ ٠٠٠ دولار للرئيس في أربع مناسبات أخرى في عام ٢٠٠٥ لتغطية نفقات رحلات داخلية وخارجية. وتتجاوز هذه المبالغ الاعتماد المرصود للسفر الخارجي في ميزانية الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وقدره ٨٧٩ ٠٠٠ دولار وميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بمبلغ ٥٤٩ ٠٠٠ دولار والاعتماد المرصود للسفر الداخلي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وقدره ١٦٤ ٠٠٠ دولار وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بمبلغ ١٤٩ ٠٠٠ دولار.

١٠١ - وتؤكد وزارة المالية أنه لا يوجد نظام لرصد هذه السلف. ولم تقدم أي حسابات عن هذه الأموال أو غيرها من السلف التي تلقاها مكتب الرئيس ولم تسدد أي أرصدة متبقية. وبالإضافة إلى ذلك ذكرت شركة تكرير النفط الليبرية أنه قد تم تقديم أموال للقصر الرئاسي ومكتب نائب الرئيس لشراء مركبات أثناء الفترة الانتقالية. ولا يُعرف حتى الآن عدد المركبات المشتراة ولا حتى ما إذا كانت هذه المركبات قد أُعيدت إلى إدارة الخدمات العامة أو إلى الحكومة الجديدة.

رسوم الموائى الضائعة

١٠٢ - يتم احتساب ٢ سنت لكل غالون كرسوم موائى على جميع المنتجات النفطية. وفي عام ٢٠٠٥، طُلب من المستوردين تسديد ١,٠٢٠ مليون دولار لهيئة الموائى الوطنية، غير أنه لم يسدد إلا مبلغ ٤٧٧ ١٩٠ دولار من جانب خمسة من المستوردين. ورغم هذا النقص، ارتفعت إيرادات هيئة الموائى الوطنية بنسبة ٢٥ في المائة لتصل إلى مبلغ ١٢,٦٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ وتضاعفت أرباحها لتصل إلى ٢,٠٤١ مليون دولار، رغم الزيادة الهائلة في الأيدي العاملة، حيث ارتفع عدد الموظفين من ٦٠٠ موظف إلى ٢٠٠٠ موظف، أثناء فترة الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا. ولقد كان ثلثا مجموع الإنفاق (٨,٤ مليون دولار) على الأجور والمرتبات واستحقاقات الموظفين.

١٠٣ - ووصلت الرسوم الضخمة المسددة لمجلس الإدارة إلى مبلغ ٣٦٠.٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٥ على أنه لم يتم تحديد المسؤوليات المالية عن كفالة مراجعة البيانات المالية لهيئة الموائى الوطنية. ولقد استعيدت مركبات "جراند شيروكي" من رئيس مجلس الإدارة السابق ونواب المدير السابق الثلاثة والمراقب المالي، ومع ذلك لم يسترد أي مولد من المولدات الكهربائية العشرة (التي تصل قيمتها إلى ١٥٧ ٥٠٠ دولار) المقدمة إلى هؤلاء المسؤولين. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال رئيس مجلس الإدارة السابق ونوابه والمراقب العام يحتفظون بسياراتهم (من طراز هوندا أكورد وفورد إسكورت وهينداي وميتسوبيشي ميراج)، رغم أنهم تركوا عملهم منذ ثلاثة أشهر مضت تقريبا.

عدم تسديد مستوردي الأرز لرسوم الجمارك وضريبة السلع والخدمات

١٠٤ - في التقريرين السابقين (S/2005/360 الفقرتان ١٦٢ و ١٦٣ و S/2005/745، الفقرة ٩٧)، جرى توثيق مسألة عدم تسديد مستوردي الأرز للرسوم الجمركية والضريبة على السلع والخدمات البالغة ٦ مليون دولار عن عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. ولم تتخذ حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية أي إجراء لاسترداد هذه الرسوم. وعندما أُحيلت المسألة إلى وزيرة

التجارة الجديدة، أكدت أنه سيتم بذل جميع الجهود الممكنة لاسترداد المتأخرات من رسوم الاستيراد وضريبة السلع والخدمات من مستوردي الأرز.

اختلاس رسوم التفتيش السابق للشحن

١٠٥ - في عام ٢٠٠٤، وأثناء تصفية حسابات مكتب فريتاس الدولي في مصرف "تريفكو"، أودع في حساب مصرفي في زيوريخ، مبلغ قدره ١٠٥ ٢٧٨ دولار من رسوم التفتيش السابق على الشحن عن عام ٢٠٠٣، بدون تسديد أي مبالغ للحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا عن حصتها في الرسوم (S/2005/745، الفقرة ٩٥). ولقد ادعى مكتب فريتاس في بادئ الأمر أن المبلغ يخصه لأنه دفع ضرائب أكثر من اللازم في السابق. ويقر المكتب الآن بأنه لا يملك الوثائق أو السجلات اللازمة لتأييد هذا الادعاء، ولذا وافق على رد حصة الحكومة من رسوم التفتيش السابق للشحن. ومع ذلك، يصعب بدون أي سجلات تحديد المبلغ الذي يجب على المكتب المذكور تسديده.

نفقات الحكومة في إطار ميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦

١٠٦ - في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥، مرت الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا بضائقة بسبب انخفاض تدفق إيراداتها. ونتيجة لذلك، اضطرت إلى التقليل من نفقاتها. ورغم تلك الضائقة، أنفقت الحكومة على "السلع والخدمات" أكثر مما أنفقته على "النفقات المتعلقة بالعمالين". حيث استأثرت السلع والخدمات بنسبة ٣٥ في المائة من مجموع الإنفاق الحكومي بينما النسبة المخصصة لها في الميزانية هي ٢٥ في المائة. وعلى النقيض من ذلك، كانت النفقات الفعلية الخاصة بالمرتببات والأجور أقل كثيرا من النسبة المخصصة لها في الميزانية (٣١ في المائة مقابل ٣٩ في المائة).

١٠٧ - وفيما يلي النسبة المئوية لمجموع الاعتمادات السنوية التي أنفقت خلال فترة الأشهر الستة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦:

النسبة المئوية (%)	الوزارة أو الوكالة
٦٩	شؤون الرئاسة
٨١	مكتب نائب الرئيس
٧٢	الهيئة التشريعية
٧٢	وزارة المالية
٩٥	وكالة الخدمات العامة
٣٥	وزارة التعليم
٣٠	وزارة الصحة

الاستنتاجات والتوصيات

١٠٨ - تحسنت أحوال ليبريا المالية منذ تسلم الحكومة الجديدة المنتخبة مقاليد الحكم. ولقد شرعت الحكومة في معالجة أوجه النقص السابقة في الإيرادات والتصدي لتزوير النفقات أو المغالاة في تقديرها ولكن يتعين توخي اليقظة باستمرار لزيادة شفافية جميع الأنشطة المالية عموماً ضماناً لتدفق الإيرادات مباشرة على الحكومة، في حالة رفع أي جزاءات، بما يحقق صالح الليبريين ويكفل عدم استخدام تلك الإيرادات في تأجيج الصراع.

١٠٩ - وينبغي تنفيذ الإجراءات التالية الموصى باتخاذها:

- ينبغي التحري عن جميع الهبات والتبرعات التي تقدمها المؤسسات التابعة للدولة لموظفي الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا لمعرفة ما إذا كانت قد استخدمت في الأغراض السليمة، وأن جميع مبالغ الأرصدة والمركبات والمعدات قد أعيدت على حسب الأصول إلى الحكومة الجديدة. ويمكن القيام بذلك عن طريق مراجعة حسابات جميع المؤسسات التي تملكها الدولة حسبما اقترحه الرئيسة جونسون - سيرليف.
- ينبغي لشركة تكرير النفط الليبرية إجراء مطابقة فصلية للمبالغ الفعلية التي سددها المستوردون لمختلف الوكالات بحيث تبين المدفوعات الفعلية عند تحديد أسعار المنتجات النفطية المخصصة لاستهلاك الجمهور.
- ينبغي لمكتب المراجعة العامة للحسابات أن يراجع عملية تسديد مستوردي الأرز لرسوم الاستيراد وضرائب السلع والخدمات، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في غضون ثلاثة أشهر.
- يتعين على الحكومة الشروع في حوار مع هيئة سجل السفن والشركات الدولية الليبرية لاتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة إيرادات الحكومة إلى المستوى الذي كانت عليه في الفترة ١٩٧٩-٢٠٠٠.
- ينبغي لمكتب المراجعة العامة للحسابات إجراء مراجعة جديدة لحسابات شركة التعدين الليبرية للتثبت من موقفها الفعلي ولإصلاح الضرر الذي ألحقه التقرير السابق بمصداقية مكتب مراجع الحسابات العام.

- ينبغي تعزيز مكتب المراجعة العامة للحسابات ومدته ببنى تحتية مناسبة وقوة عاملة مؤهلة لكي يتسنى له أداء مسؤولياته الجسام. وينبغي أن يراجع المكتب أيضا حسابات جميع الوزارات والإدارات الهامة والكيانات شبه الحكومية الرئيسية المولدة للدخل سنويا.

خامسا - تجميد الأصول

١١٠ - انقضت سنتان ونصف السنة منذ أن اتخذ مجلس الأمن قرار تجميد الأصول (١٥٣٢) (٢٠٠٤) المتعلق بتجميد الأصول)، ولم تجمد بعد حكومة ليبيريا أي أصول. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حاول وزير العدل في الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا تجميد الأصول المملوكة للسيد بينوني أوري والسيد إيمانويل شو الثاني، ولكن المحكمة العليا قضت، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بأن الوزير لم يتبع الإجراءات القانونية الواجبة. وتعهد الوزير بتقديم التماس مستوفي الشروط لتجميد الأصول، غير أن ذلك الإجراء لم يتخذ أبدا إلى أن ترك الوزير منصبه في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

١١١ - ويرى الوزير الجديد أن ليبيريا بحاجة إلى تشريع خاص بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، لا سيما فيما يتعلق بتجميد الأصول، حيث أن الليبريين يتمتعون بحق الملكية المحمي بموجب الدستور. وحيث أن أسماء أربعة من أعضاء مجلس النواب والشيوخ مسجلة في قائمة الحظر المفروض على السفر وقائمة تجميد الأصول، فقد أقر الوزير بأنه يتعذر على الهيئة التشريعية اعتماد مشروع قانون من هذا القبيل. وعلاوة على ذلك، حذر الحزب الليبري الوطني وهو حزب تشارلز تيلور، في منشور صحفي صادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، من أن الفوضى ستعم البلد إذا ما حاولت الحكومة تجميد أصول أشخاص معينين. ورغم ذلك، التمس وزير العدل مساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في إعداد تشريع تنفيذي.

١١٢ - ورغم عدم اتخاذ أي إجراء لتجميد أية أصول، حددت حكومة ليبيريا الحسابات المصرفية التالية التي تخص أشخاصا مدرجين في قائمة تجميد الأصول:

الجدول ٥

الاسم	المصرف	رقم الحساب	الرصيد		المركز
			بدولارات الولايات المتحدة	بدولارات ليبيريا	
تشارلز تيلور	Tradevco	XX1٥٨	٥ ٠٠٠		غير مدفوعة
	LBDI	XXXXXX٠٢٢١٠٢٣٢			مغلق
جويل هوارد تيلور	IBLL	XXXXXX٠٥٠٠٠			مغلق
إدوين سنو	LBDI	XXXXXX٠١٤٠١١١٧		٦٩ ٩٨٣,٩٢	حامل
تشارلز برايت	LBDI	XXXXXX٠١٢١٢١١١		٢٠ ٩٣٧,٩٠	حامل
	LBDI	XXXXXX٠٢٤٠١٢٣٢	٦٨,٢٠		حامل
	Tradevco	XXX٩٩	٢٦ ٢٥٣,٠٢		مدفوع
الرئيس سيريل ألن	LBDI	XXXXXX٠١٢١٠١٠١		٩٧٥,٠٠	نشط
	Ecobank	XXXXXX١٠٤١٠٠٠٦٦	١٨٥,٤٨		نشط
	Ecobank	XXXXXX١٠٤١٠٠٠٦٦		٦ ٢٦٨,٧	نشط
بنوي و. أوري	Ecobank	XXXXXX١٠٤١٠٠٠٣٧	٤ ١٦٤,٧٠-		على المكشوف
إيمانويل ل. شو الثاني	Ecobank	XXXXXX١٠٤٠٠٠٠١٥	١ ١٦١,٦٧		نشط
راندولف كوبر	LBDI	XXXXXX٠٢٤٣١٣٦٠	١٨,٣٦		حامل
ميرتل ف. جيبسن	Ecobank	XXXXXX١٠٤١٠٠٠٣٠٥	٤٨,٠٠		غير مدفوع
	Tradevco	XXXXXX١٠٧		٢٠٠,٠٠	مغلق
جوزيف ونغ	Ecobank	حسابان			مغلق
تشارلز (تشوكي) تيلور الإبن	Ecobank				مغلق
غوس كوينهوفن	Ecobank				مغلق

١١٣ - ولقد أشار فريق الخبراء في تقريره السابق (S/2005/360، الفقرة ١٨٦) إلى أن السيد بينوي أوري وإيمانويل شو الثاني يمثلان شركة بي إل سي (PLC) للاستثمارات في مجلس إدارة شركة لون ستار للاتصالات. ولقد جرى استبدالهما الآن. إلا أنه، في عام ٢٠٠٥، حققت شركة لون ستار مكاسب بمبلغ ٤٧٩ ٤ مليون دولار ودفعت أرباحاً قدرها ٣ ملايين دولار لمساهميها الاثني، وتلقت منها شركة بي إل سي للاستثمار ١,٢ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت شركة بي إل سي على ١,٠٨ مليون دولار كحصتها (١٠ في المائة) من إيرادات لون ستار. ولا تشير دفاتر وزارة المالية إلى أن شركة بي إل سي من "كبار دافعي الضرائب" الذين دفعوا أكثر من ١ ٠٠٠ دولار كضريبة دخل.

١١٤ - ولقد أصبح اثنان من أولئك الأشخاص الواردة أسماؤهم في قائمة تجميد الأصول عضوان في المجلس التشريعي الوطني انتخبا حسب الأصول في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر

٢٠٠٥. وهذان الاثنان هما إيدوين م . سنو، عضو مجلس النواب ورئيس المجلس، وجويل هوارد تيلور، من كبار أعضاء مجلس الشيوخ عن مقاطعة بونغ. وقد رصد في الميزانية المعاد صياغتها اعتمادا قدره ٢١٥ ٨٨٢ دولار لمكتب رئيس المجلس للفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويحصل السيد سنو نفسه على علاوات شهرية تتجاوز ٥ ٠٠٠ دولار، بالإضافة إلى مرتبه الأساسي الذي يبلغ حوالي ٥ ٠٠٠ دولار ليبري (مائة دولار) في الشهر. ولرئيس المجلس استحقاقات أخرى كبيرة، مثل ١ ٥٠٠ غالون بترين شهريا (٤ ٥٠٠ دولار). وهناك اعتماد بمبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار في الميزانية المعاد صياغتها لتغطية ١٥٠ يوم للسفر إلى الخارج رغم أن اسمه وارد في قائمة الحظر على السفر. وتحصل السيدة جويل ه. تيلور، بوصفها عضوة في مجلس الشيوخ، على ١ ٥٠٠ دولار كعلاوات شهرية و ٩٠٠ دولار كعلاوات للنقل و ١٥٠ غالون من البترين (٤٥٠ دولار)، بالإضافة إلى مرتب أساسي قدره ٣ ٥٠٠ دولار ليبري (٧٠ دولار).

خارج ليبريا

١١٥ - في أعقاب إرسال تشارلز تيلور إلى المحكمة الخاصة في سيراليون، اتصل فريق الخبراء بحكومة نيجيريا للتحقق من مدى صحة التقارير الصحفية القائلة بأن تيلور كانت بحوزته مبالغ نقدية كبيرة لدى القبض عليه، وعمّا إذا كانت نيجيريا قد جمدت هذه الأصول. ولم يتلق فريق الخبراء أي بلاغ من حكومة نيجيريا قبل إعداد هذا التقرير.

١١٦ - واتصل فريق الخبراء كذلك بحكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد الروسي وألمانيا وجنوب أفريقيا وغانا وغامبيا وغينيا وسيراليون والسنغال وبلغاريا وبوركينا فاسو والإمارات العربية المتحدة ولبنان وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وقبرص وأوغندا وكازاخستان وغينيا الاستوائية لمعرفة ما إذا كانت هذه الدول قد جمدت أصول أي شخص من الأشخاص الذين حددتهم مجلس الأمن في قراره ١٥٣٢. وأفادت تلك البلدان بأنه تم تجميد الأصول التالية:

الجدول ٦

تفاصيل الأصول المجمدة خارج ليبريا

القيمة	أنواع الأصول	الاسم	البلدان التي جمدت الأصول
١١٦ ٩٦٣ دولار	حسابات مصرفية	جريس ماينور	غانا
٢,٥٤ مليون دولار	حسابان مصرفيان	محمد سلامة	لبنان
-	عدة حسابات مصرفية	علي رمضان قليلات الدلي	
أقفلت الحسابات في نيسان/أبريل ٢٠٠٤	حسابات مصرفية	شارلز ر. رايت	
١٤١ ٧٦٨- دولار (سحب تجاوز الأرصدة)	حسابات مصرفية	إدوين سنو	
٧٨٤ ١٤٢ يورو	حسابات مصرفية	محمد سلامة	فرنسا
١٦ ٨٨٣ يورو	حسابات مصرفية	موسى سيسى	
٣٢ ٧٢٥ يورو	حسابات مصرفية	أوغستينوس كوينهوفن	
٢٢ ٤٠٠ جنيه استرليني	حسابات مصرفية	أنيس ريفس تابلور	المملكة المتحدة
١٧٣ ٥٠٦ جنيه استرليني	شركة تأمين	سان أير	
١ ٢٢٧ جنيه استرليني	حسابات مصرفية	فيكتور أ. بوت	
٧٠ ٢٥٥ جنيه استرليني	حسابات مصرفية	إيرينا شلام، زوجة ليونيد مينين	
٢ ٠٨٩ يورو	حسابات مصرفية	ليونيد مينين	ألمانيا
٦٩٥ ٠٠٠ دولار	عقارات	بينوي أوري	الولايات المتحدة
مليون دولار (تقريباً)	استثمارات في شركات	فيكتور بوت	
غير معروفة	حسابات مصرفية	عمار ممدوح الشيشكلي	سوريا

١١٧ - وعلاوة على ذلك، ذكر المصرف الوطني البلغاري أن شركة نورديك وشركة روكمان قد فتحتا، في عام ٢٠٠٢، حسابات في مصرف يورو بنك بي إل سي، غير أنه لم تسجل أي معاملات وتم إغلاق الحسابات المذكورة.

١١٨ - وفي التقرير السابق لفريق الخبراء (S/2005/745، الفقرة ١٣٣)، أفادت حكومة لبنان عن حسابين لإدوين م. سنو بالمصرف اللبناني الفرنسي، أحدهما بالليرة اللبنانية والآخر بدولار الولايات المتحدة. وبعد وضع اسم السيد إدوين سنو على قائمة تجريد الأصول (آب/أغسطس ٢٠٠٤)، شهد الحساب المفتوح بدولار الولايات المتحدة عدة معاملات إيداع وسحب، أُجري بعضها بمئات من الآلاف من الدولارات مع شركة لبنانية مسماة Creative Investment SAL (Offshore) (الاستثمار الخلاق) (خارجية). وسحب السيد سنو

جميع أمواله، وترك الحساب بمبلغ دائن قدره ٧٦٨ ١٤١ دولاراً، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وذلك بمساعدة من شركة الاستثمار الخلاق. ورئيس مجلس إدارة تلك الشركة هو السيد جمال أ. هـ. بسمة.

١١٩ - وبالمثل، ساعد السيد الياس حداد، وهو رجل أعمال ليبري بارز، تشارلز أ. برايت على سحب أموال من حساباته المصرفية في لبنان بعد صدور القرار ١٥٣٢.

١٢٠ - وأفادت السلطات الهولندية بأنه تم القبض على السيد علي قليلات في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ في هولندا وأدين بالابتزاز غير المشروع في السيارات. ولقد بحث فريق الخبراء مع حكومة هولندا مسألة تجميد مبلغ نقدي قدره ٣ ملايين يورو وُجد بحوزة المذكور أعلاه لدى القبض عليه، ولكن لم يصل أي رد من حكومة هولندا حتى وقت تقديم هذا التقرير.

١٢١ - وأفادت المملكة المتحدة بأن اثنتين من الشركات الثلاث التي يوجد مقرها بجبل طارق، والتي وردت أسماؤها بقائمة تجميد الأصول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وهما شركة ساوث باوند وشركة أوول تريد، قد شطبتا من سجل الشركات. وسيشطب اسم الشركة الثالثة، أي شركة وست باوند، بعد انتهاء الأشهر الثلاثة اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠٠٦، ما لم يتسن إثبات ما يدعو إلى اتخاذ إجراء مخالف.

التوصيات

١٢٢ - ينبغي بذل كافة الجهود للتعميل بعملية سن التشريعات في ليبريا لكي تتمكن الحكومة من تنفيذ قرارات مجلس الأمن نصاً وروحاً.

سادساً - أثر الجزاءات على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في ليبريا

١٢٣ - طرأ تغير طفيف من حيث أثر جزاءات الأمم المتحدة في مجالات الماس والأخشاب والأسلحة. فقد كان لعدم وجود أي واردات من الأسلحة أثره في زيادة السلام والأمن. أما عن الجزاءات في قطاع السلع الأساسية، فقد أدت إلى فقدان العمل والدخل وعدم صيانة الطرق، بيد أنه يغالي، على الأرجح، في تقدير مدى تأثير قطاع السلع الأساسية على الاقتصاد. ولتقدم هذا الأثر، يلزم في المقام الأول تحليل الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الراهنة.

١٢٤ - وبناء على المقابلات العديدة التي جرت مع مجموعة واسعة النطاق من الليبريين والجهات الدولية الفاعلة، يتبين أن هناك توافقاً في الآراء مؤداه أن استمرار الحكم السيء أثناء

معظم تاريخ ليبريا يشكل سببا جذريا رئيسيا للتدهور الاقتصادي والاجتماعي الطويل الأجل، فضلا عن الأزمة السياسية التي تمخضت عن الحرب الأهلية. كما أن عمليات صنع القرار والإدارة لم تقم على المشاركة أو الشفافية أو المساءلة. وبالتالي وقعت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان واستشرت أوجه القصور في أجهزة الحكم وانعدمت الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

١٢٥ - وهذا هو الواقع الذي أشارت إليه الرئيسة إيلين جونسن - سيرليف في خطابها الافتتاحي، حيث قالت: ”وسعيا بالمثل إلى تجديد الاقتصاد، سننطلق من الفرضية القائلة بأننا شعب غني. فقد وهبت أمتنا ثروة من الموارد الطبيعية والبشرية. غير أن اقتصادنا انهار من جراء الصراعات الأهلية العديدة وسوء الإدارة الاقتصادية من جانب الحكومات المتعاقبة. ومهمة إعادة بناء اقتصادنا المنهار مهمة هائلة لا تصلح معها الحلول السريعة“.

١٢٦ - ومن منظور إيجابي، أشار المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في أحدث منشوراته العامة إلى أن الاقتصاد الليبري استمر في التعافي في عام ٢٠٠٥، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى أنشطة الجهات المانحة. ويقدر أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي زاد بنسبة ٥,٣ في المائة في أعقاب نمو متواضع بلغ ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤. ويبين ذلك التحسن التدريجي في الأمن بالمناطق الريفية، وعودة النشاط إلى تلك القطاعات المستفيدة من مساعدة الجهات المانحة (قطاع الخدمات أساسا). ويشير صندوق النقد الدولي كذلك إلى أن صادرات ليبريا لا تزال تعاني من الكساد، بينما ظل معدل الواردات مرتفعا، مما يعزى أساسا إلى المساعدة الكبيرة التي تقدمها الجهات المانحة. وظلت الاحتياطات الدولية منخفضة جدا، مما يستدل منه على استمرار الضعف المالي لمصرف ليبريا المركزي. وتجسد التطورات التي طرأت على الأسعار وأسعار الصرف العودة إلى الاستقرار النسبي في ليبريا. ومع ذلك، ظهرت مؤخرا دلائل على ارتفاع معدل التضخم، مما يعكس إلى حد ما ارتفاع معدل نفقات الجهات المانحة.

١٢٧ - وبالنسبة لعام ٢٠٠٦، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يستمر تعافي اقتصاد ليبريا، على أساس تدفق المساعدات الكبيرة من الجهات المانحة وتحدد الأنشطة الريفية، نتيجة لاستتباب الأمن من جديد وعودة اللاجئين إلى مجتمعاتهم المحلية. وسيتصدر قطاع الزراعة والخدمات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ورغم التواجد الكبير للجهات المانحة، فمن المتوقع أن يظل التضخم في مستوى منخفض لا يتجاوز الأرقام الأحادية. ونظرا للانخفاض التدريجي في صادرات المطاط، نتيجة لعدم إعادة الاستثمار في إعادة زراعة أشجاره وفي

غيرها من وسائل المحافظة على تلك الصادرات وتزايد الواردات التي تمولها الجهات المانحة، فمن المتوقع أن يتفاقم العجز التجاري.

١٢٨ - وتبين مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي المنشورة في "استعراض الحالة الاقتصادية في ليبيريا" لعام ٢٠٠٥ الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ليبيريا) زيادة في إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبلد بنسبة ١٠,١١ في المائة من مبلغ قدره ٩٤٣,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤ إلى ٥٤٣,٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى تحسن الإنتاجية في قطاع الزراعة (المطاط والأرز والنيهوت (الكساف)) لتشكّل نسبة ٥٤,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والخدمات (النقل والاتصالات والتجارة والفنادق) لتشكّل ٢٦,٤ في المائة وأنشطة الحراثة والصيد وصيد الأسماك التي شكّلت ١٩,٥ في المائة. ويشير هذا الاستعراض إلى انعدام الإنتاجية في قطاع التعدين، ولا سيما ركائز الحديد والماس، كعامل رئيسي يؤثر تأثيرا سلبيا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث تعتبر الجزاءات المفروضة على صادرات الماس والأخشاب السبب الرئيسي في استمرار مستوى البطالة المرتفع الذي وصل حاليا إلى ما يقدر بنسبة ٨٥ في المائة، وإن كانت هذه النسبة مغالى فيها على الأرجح نظرا إلى أن قطاعي الأخشاب والماس سيولدان ١٠.٠٠٠ فرصة عمل خلال العقد المقبل.

١٢٩ - ومن بين السكان الذين يقدر عددهم بـ ٣,٢ مليون نسمة، كان مجموع القوى العاملة في ليبيريا في عام ٢٠٠٤، حسب سجلات وزارة العمل ٨٦٢ ٥٤١ فردا. ومن بين هذا العدد، سجل في القطاع النظامي ٨٦٢ ١٢١ شخصا، حيث أن الحكومة هي رب العمل الأكبر الذي يقوم بتوظيف نسبة ٥٧ في المائة من القوى العاملة، يليها قطاع الزراعة بنسبة ١٤ في المائة. أما القطاع غير النظامي (الحرف الصغيرة)، فيبلغ عدد المسجلين فيه ٤٢٠ ألف شخص، أو ٧٧,٥ في المائة من مجموع القوى العاملة.

١٣٠ - ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الليبري، هو من الناحية الرسمية، حتى الآن، اقتصاد موجه نحو القطاع الخاص، إلا أن الكثير من المسؤولين تسببوا في إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار. ولقد كانت سياسات الاستثمار الرسمية ولا تزال تشجع القطاع الخاص في سياق سياسة الانفتاح التي يتبناها البلد، والتي تمنح المستثمرين الأجانب حوافز وإعفاءات ضريبية. إلا أن مناخ الأعمال التجارية ليس في الواقع مشجعا. فالبيئة غير المؤاتية الناشئة عن استثناء الفساد وعدم الاطمئنان إلى الأحوال الأمنية ورداءة البنى التحتية (في المقام الأول الكهرباء والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم)، وضعف الأنظمة والسياسات الإدارية الضريبية

كلها أمور كانت وما زالت تشكل العامل الأساسي المسؤول عن ارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال التجارية في ليبيريا.

١٣١ - ولئن كانت جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على صادرات الأخشاب والماس تمثل بالفعل حاجزا أمام الاستثمارات الجديدة الكبيرة في ليبيريا في فترة ما بعد الحرب، فإن معظم المستثمرين الكبار في قطاعي الأخشاب والماس في ليبيريا هم أيضا من أصدقاء الرئيس السابق تيلور والجهات الرئيسية الفاعلة في الحرب الأهلية. وتشكل قضية غوس كوينهوفن [مواطن هولندي ومالك سابق لأكبر مجمع فنادق في ليبيريا فضلا عن كونه رئيسا لشركة أورينتال تمبر] الذي يواجه الآن مدة سجن طويلة نتيجة جرائم مرتكبة ضد الإنسانية، مثالا صارخا على نوع المستثمرين الذين اجتذبتهم ليبيريا أثناء حكم تيلور. وفي ظل هذه الخلفية، يصح القول بأن طريقة الحكومة السابقة في تصريف الأمور هي السبب إلى حد كبير في تثبيط همة المستثمرين الذين يلتزمون بالقانون، والذين يحتاج إليهم البلد حاجة ماسة الآن أكثر من أي وقت مضى. وإن كان للجزاءات أي تأثير فهو أنها ساعدت على خلق بيئة مؤاتية، يتمكن فيها المستثمرون من التعامل مع حكومة ليبيريا وشعبها على أساس القوانين والأنظمة التي تحمي مصالح كل من المستثمرين وشعب ليبيريا. وعلى سبيل المثال، فالمرسوم التنفيذي رقم ١، مثلا، الذي ينص على إلغاء جميع طلبات امتيازات قطع الأخشاب، سيساعد في إرساء سيادة القانون في قطاع الحراثة، الأمر الذي سيشجع المستثمرين الذين يحتاجون إلى ضمانات قانونية.

١٣٢ - وتتمثل إحدى التحديات الأخرى لقدرة ليبيريا على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بطريقة تعود بالنفع على الشعب الليبيري في محدودية وزارة التجارة والصناعة على رصد أنشطة مختلف الأعمال التجارية من منظور يتعلق بجبي الضرائب. فعلى سبيل المثال، ووفقا لسجلات وزارة التجارة والصناعة، وصل عدد المؤسسات التجارية المسجلة والعاملة في ليبيريا في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٦٩ ١ مؤسسة. ولم تحقق عائدات تلك المؤسسات التجارية من العائدات إلا ٩٣٧ ٤٤٣ من دولارات الولايات المتحدة و ٦٠٣ ٩٥٠ من الدولارات الليبيرية. وبالإضافة إلى ذلك، يتضح من انتشار السلع ذات المستوى المتدني، والتي انقضت صلاحيتها، والتي يجري الاتجار بها في شوارع منروفيا، وخاصة المواد الغذائية والعقاقير، أن المعايير المقبولة دوليا بالنسبة للسلع المستوردة والمصنعة محليا غير مطبقة على النحو الواجب. وينطوي هذا الضعف من جانب الحكومة على أخطار جسيمة على صحة المستهلكين، وخاصة أهالي الريف.

آثار الجزاءات من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

١٣٣ - أدى ارتقان الاقتصاد الليبري عبر التاريخ بتصدير الثروات الطبيعية إلى نشوء حالة ظل فيها اقتصاد البلد على ضعفه الشديد أمام انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي المستمر وتأثره بأي شكل من أشكال الاضطراب الاجتماعي، مهما كان طفيفا. وكشفت التحقيقات التي أجراها الفريق، في سياق مهامه السابقة، أنه في الفترة التي سبقت مباشرة فرض الجزاءات الاقتصادية، لم تساهم صناعتا الأخشاب والماس مساهمة هامة في توفير الخدمات الاجتماعية بل وحتى في أي تنمية مستمرة للبنى التحتية في البلد. فقد اعتبر الكثيرون أن القيود المفروضة بموجب الجزاءات، خاصة على صادرات الخشب والماس، لها على الرغم من آثارها المفيدة من حيث إجراء إصلاحات في هذين القطاعين، تداعيات سلبية في مجالات العمالة والخدمات الاجتماعية والإيرادات الحكومية وسيادة القانون. ويعتقد أيضا أن وصمة الجزاءات تثبط من همة المستثمرين المحتمل أن يقدموا على أي نشاط في البلد.

العمالة والاقتصادات المحلية

١٣٤ - في جميع البلدان الـ ١٣ التي زارها الفريق، كانت مظاهر ارتفاع معدل البطالة، خاصة في صفوف الشباب، جلية للعيان. فبغض النظر عن العاملين في الحكومة والمزارع الذين لديهم وظائف دائمة، وإن كان لا يتقاضون سوى أجور منخفضة للغاية، فإن أهم الجهات التي توفر أعمالا 'بأحور جيدة' لا تزال هي المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، التي توفر فرص العمل بالأساس بموجب عقود قصيرة المدة تتراوح عادة بين شهر واحد واثنى عشر شهرا، وذلك بحسب مدى توافر التمويل ومدة المشاريع.

١٣٥ - ويشكل العمل ذو الأجر اليومي النمط الغالب في توظيف الناس في كل القطاعات تقريبا، نظرا لطابع معظم الأعمال المتوفرة حاليا والذي يتطلب كثافة عالية من الأيدي العاملة. ويُسند قسط هام من المشاريع ذات الصلة بالبناء إلى المقاولين المحليين الذين يشكلون أهم جهة لتوظيف العمال ذوي الأجر اليومي. ولا تزال العودة المعجلة للمشردين داخليا واللاجئين تشكل بالنسبة للسلطات الحكومية المركزية والمحلية تحديا كبيرا في مجال التخطيط والمحال الاجتماعي، نظرا للنقص في فرص العمل المتاحة في البلاد.

١٣٦ - ولا تزال الاقتصادات وسبل الرزق المحلية في جميع المجتمعات المحلية التي توجد في مناطق الامتيازات الخاصة بقطع الأخشاب أو بالقرب منها تعتمد إلى حد كبير على أنشطة زراعة الكفاف والمؤسسات التجارية الصغيرة، ولا سيما الحرف الصغيرة. وفي حقيقة الأمر، أن هذه هي الحال منذ زمن طويل. فبمجرد أن فرضت الجزاءات، لم تعد للمجتمعات المحلية الواقعة بالقرب من مناطق الامتيازات الخاصة بقطع الأخشاب عيادات أو مدارس أو مرافق

للمياه والصرف الصحي أكثر من المجتمعات المحلية الريفية التي تعيش خارج مناطق قطع الأخشاب (الفقرة ٥٨، S/2003/779).

١٣٧ - وتزايدت بصورة كبيرة أنشطة التعدين على نطاق صغير ومتوسط في مجالي استخراج وتعدين الماس والذهب، خاصة في مقاطعات لوبا ونيمبا وسينو. ويجدر بشكل خاص ذكر أنه في كل بلدة من بلدات استخراج المعادن التي زارها الفريق، شوهد أطفال صغار في سن السابعة يعملون كمتمرنين عند الخياطين والميكانيكيين والحرفيين، أو يبيعون أطباق الغذاء أو سلعا في الشوارع وفي مواقع المناجم، أو يحملون سلالا من الحصى ويحفرون في المناجم.

١٣٨ - ونمت بلدة بيتساونغ أيضا بسرعة خلال السنة الماضية حيث شهدت تكاثر المشغلين من الخواص الذين يستخدمون المناشر الآلية لقطع الخشب يجوبون مناطق الغابات ويعملون بعلم تام من السلطات المحلية. ووفقا لهيئة التنمية الحرجية، توجد حاليا قرابة ٢٠٠ عملية مسجلة لنشر الأخشاب يعمل بها حوالي ١٠٠٠ شخص، وهي مؤشر إلى عجز الحكومة حتى الآن عن مراقبة وإدارة غاباتها بحيث يتسنى التوفيق بين الأوجه التجارية والأوجه المتعلقة بالمحافظة والأوجه المجتمعية لاستغلال الغابات إدارتها أو المواءمة بينها لما فيه خير المجتمع ككل. وحين تُستأنف أنشطة قطع الأخشاب للأغراض الصناعية وتحل محل أنشطة نشر الخشب، من المرجح أن يستحوذ عمال نشر الأخشاب على غالبية أعمال قطع الأخشاب التي كانت متوفرة خلال السنوات القليلة الماضية.

١٣٩ - وفي مجال زراعة المحاصيل التجارية، لا تزال مزارع المطاط تستخدم غالبية سكان الريف، بالرغم من تزايد انتشار أنباء عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها شركات مزارع المطاط الكبرى. وتقتضي الآن مزارع المحاصيل التجارية الأخرى، مثل البن وجوز الهند، التي ظلت مهجورة لسنوات عديدة، إصلاحات كبيرة إذ أن أعدادا متزايدة من المجتمعات المحلية المشردة بدأت تعود إلى ديارها.

الخدمات الاجتماعية - البنية التحتية المادية والاجتماعية

١٤٠ - يشكل الفساد المستشري في الحكومة وانعدام البنية التحتية أهم العراقيل أمام الاستثمار في ليبيريا. ففي جميع البلدان التي مُنحت بها امتيازات كبيرة، لم يحدث أي تحسن يذكر في حالة البنية التحتية العامة والاجتماعية منذ صدور التقرير الأخير للفريق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. إلا أن البنك الدولي تعهد بمنح مبلغ ٢٢,٥ مليون دولار من أجل برنامج "إعادة التأهيل والإصلاح الطارئ للبنية التحتية الأساسية". والغرض من ذلك دعم عملية إصلاح شبكة الطرق الرئيسية والثانوية بإعادة بناء الطرق والجسور والمحاري السفلية

وإصلاحها وتجديدها. ويتركز اهتمام البرنامج أيضا على زيادة مجمل إمدادات المياه إلى منروفيا. وما فتئت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدعمان عملية إصلاح شبكات الطرق والجسور، خاصة في مقاطعتي لوفنا ونيمبا، لتيسير العودة السريعة لآلاف اللاجئين. وتدعم وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية طائفة واسعة من المشاريع في مجال الصحة، والماء والصرف الصحي، والتعليم، والزراعة، والإغاثة العاجلة، وتمكين المجتمعات المحلية، والأمن الغذائي، والإصلاحات القانونية، وبناء السلام، والحكم الرشيد، وبناء الملاجئ، وتمكين المرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والجهات المانحة الرئيسية لبرنامج إنعاش ليبيريا هي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية.

الإدارة المدنية والنظم القضائية

١٤١ - يجرى استعادة سلطة الإدارة المدنية بالتدرج في جميع المقاطعات، حيث أوشكت عملية تعيين ولاية المقاطعات على الانتهاء. لكن وردت عدة شكاوى من انعدام الدعم المالي من الحكومة المركزية. ففي عدد من المقاطعات التي زارها الفريق، كان جليا أن مديري المقاطعات الذين يواجهون معدلات بطالة مرتفعة وانعدام الاستثمارات الخاصة الكبيرة في مناطقهم كانوا منغمسين بالدرجة الأولى في طائفة من المبادرات غير الرسمية الممولة تمويلًا ذاتيًا (غير القانونية في غالب الأحوال) لكي يحتفظوا بأعمالهم وتظل مكاتبهم تعمل. وتشمل تلك المبادرات تحصيل أنواع مختلفة من الضرائب بصورة غير قانونية من أناس يحاولون كسب قوتهم من أنشطة تشمل الصيد والزراعة والتجارة عبر الحدود، واستغلال الرواسب الغرينية، وأعمال نشر الأخشاب المحلية، والقنص، وبيع الأراضي، وإيجار المنازل، وإيجار البلديات، وتحصيل رسوم المقابر.

١٤٢ - غير أن مقدارًا من الدعم لإصلاح وتجهيز هياكل الإدارات العامة يُقدم للوكالات الحكومية المركزية والمحلية من خلال مشاريع تُمولها في معظمها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وكان من الواضح أن ظروف العمل السائدة لا تزال غير جذابة أبدا بالنسبة لغالبية الموظفين المراد نقلهم من منروفيا. وستؤدي بداية موسم الأمطار، التي تعني تدهور أحوال الطرق وقلّة سبل الوصول إلى العديد من المقاطعات ومغادرتها، إلى الزيادة في تأخير عملية إيفاد الموظفين الحكوميين إلى مقار عملهم لأمر تشتد إليه الحاجة.

١٤٣ - وفي العديد من المقاطعات التي زارها الفريق، كانت نتائج التقييم المتعلقة بسيادة القانون والنظم القضائية متسقة مع النتائج التي توصل إليها الفريق الدولي المعني بالأزمات (International Crisis Group)^(٣):

”توقفت المحاكم عن العمل في العديد من المقاطعات. وفي بعض الحالات، يعقد قضاة الصلح جلسات الاستماع على شرفاتهم أو في بيوت خاصة بسبب مباتي المحكمة المتهالكة أو المدمرة. ويقع السجناء لفترات غير محددة في غرف الاحتجاز لما قبل المحاكمة لأن المحاكم تفتقد إلى الموظفين ومهارات مسك الدفاتر وإدارة الدعاوى. ويغذي تدهور مرتبات القضاة وقضاة المحاكم الجزئية وقضاة الصلح وظروف عملهم الرديئة انتشار الفساد على نطاق واسع. وكثيرا ما تطبق المحاكم الجزئية إجراءات مدنية في قضايا جنائية لأنها تفتقد إلى النصوص القانونية المطلوبة. بينما يعمل قضاة الصلح، ومنهم أميون كثيرون، في إطار منتديات قضائية مخصصة بعد أن يُؤمروا بوقف جلسات الاستماع“.

١٤٤ - وكشف التقرير كذلك أن النظام القضائي الليبري لم يحظ باهتمام جدي أو مستمر خلال العامين الماضيين. وتقدر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن نصف عدد قضاة الصلح البالغ ٣٠٠ قاض، الذين يُعتقد أن الأمر الوحيد الذي يؤهلهم هو الإلمام بالقراءة والكتابة، هم أميون. وثلاثة فقط من بين ١٣٠ قاضيا في المحاكم الجزئية هم محامون. كما أن المحاكم الدورية عاجزة عن أداء مهامها، مما يسمح بتعثر القضايا في مرحلة الاستماع الأولية بحيث لا تبلغ مرحلة المحاكمة. وتعد حوادث عدالة الغوغاء نتيجة مباشرة لانعدام الثقة في الشرطة ونظم المؤسسات الإصلاحية والتحقيقات الجنائية والنظام القضائي ككل. ويفرض الشيوخ الذين يطبقون القانون العرفي تحت إمرة وزارة الشؤون الداخلية غرامات مرتفعة، ويفصلون في القضايا الجنائية التي لا تدخل في دائرة اختصاصهم، بل هم ضالعون في ممارسات العمل القسري. وإزاء ضعف النظام القضائي اضطرت المؤسسات التجارية إلى نبذ المحاكم واللجوء إلى السياسيين وأشخاص آخرين يحلون المشاكل بالأساليب التقليدية. وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة الصفقات التجارية المبرمة خارج النظام القضائي تكون حتما تكلفة أعلى. وبدون محاكم تستطيع إنفاذ حقوق التعاقد لن تجتذب ليبيريا المستثمرين الذين سيوجدون فرص العمل على المدى الطويل والذين يحتاجهم البلد بشدة في الوقت الراهن.

(٣) Liberia: Resurrecting the Justice System

ملاحظات عامة

١٤٥ - أصبحت الصلات القوية القائمة بين الفقر والمصالحة بعد انتهاء الصراع وبناء السلام وإدارة الثروات الطبيعية على نحو مستدام في ليبيريا تتجلى بوضوح لوضعي السياسات العامة والممارسين في مجال الإغاثة الإنسانية والأوساط المعنية بالتنمية والمحافظة على تلك الثروات. الأمر الذي يصدق بشكل خاص على ليبيريا المصنفة ضمن البلدان النامية المثقلة بالديون والتي يعتمد اقتصادها على رأس مالها من الموارد الطبيعية، حيث أنها اقتصاد مرتكز إلى حد بعيد على الموارد الطبيعية، ويشكل فيها فقراء الريف نسبة تزيد على ٨٠ في المائة من السكان.

١٤٦ - وفي ضوء تاريخ البلد الحديث، أقر كل من قابله الفريق بأن جزاءات الأمم المتحدة ساعدت على استقرار الأوضاع في ليبيريا. وفي هذا الصدد أدت الجزاءات دورا بناء على الرغم من العقبات الكثيرة التي اعترضت تنفيذها. ومن جهة أخرى، ثمة رأي شائع الآن مفاده أن تزايد الدلائل على تنامي الفقر والحرمان، خاصة في الشباب، قد يصبح خطرا حقيقيا يهدد توطيد عملية السلام الجارية والجهود المبذولة لإعادة بناء البلد.

١٤٧ - وأعرب الليبريون وأعضاء المجتمع الدولي عن قلقهم إزاء الحالة السياسية والأمنية الهشة والمتقلبة أحيانا في كوت ديفوار المجاورة وكيف يمكن لأي تدفق مفاجئ للاجئين منها إلى ليبيريا أن يؤثر في الحالة الإنسانية الراهنة. ومنبع هذه المخاوف هو حالة آلاف الشباب الجلية للعيان، فالكثيرون مقاتلون سابقون لم يلحقوا بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل الرسمية وظلوا عاطلين أو بدون عمل وغاضبين، أو خضعوا لمختلف مراحل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل، بما في ذلك لفترة قصيرة من الوقت يعملون نظير أجر لكنهم عجزوا حتى الآن عن العثور على عمل مجز.

١٤٨ - وأعربت جهات مانحة وأطراف معنية متعددة أيضا عن قلقها حيال بطء وتيرة التقدم الاقتصادي الذي تحقق عقب عملية السلام في سيراليون، وذلك بالرغم من خمس سنوات في ظل السلام والاستثمارات في أنشطة حفظ السلام وبنائه، والإغاثة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، والتي تقدر قيمتها ببلايين الدولارات. وعلى الرغم من رفع الجزاءات في سيراليون، تزايد البطالة كما يتزايد الفقر في الريف والحضر وتتردى الأحوال الاجتماعية والبيئية. والمجالات التي تتركز عليها استثمارات القطاع الخاص عموما هي صناعات استخراج المعادن. لكن بوجود آلاف الفقراء والشباب الذين يشكون نقص التغذية والبطالة ويجوبون الشوارع في جميع أرجاء البلاد، والكثير منهم شبه أميين أو أميين، لا تعد سيراليون بعد مثالا ساطعا ينبغي لليبيريا الاحتذاء به.

١٤٩ - ويساور أفراد الجمهور الليبري وبعض الجهات المانحة قلق متزايد إزاء الآمال العريضة التي يعلقها شباب ليبريا على الحكومة فيما يتعلق بتوفير فرص العمل والخدمات الاجتماعية. ففي رأي الكثيرين، أن عدم التعامل على وجه السرعة وبالشكل الملائم مع هذه الآمال يمكن أن تكون له آثار مدمرة على عمليتي بناء السلام وإنعاش الاقتصاد، ويتبدى أيضا، القلق إزاء القدرة المؤسسية الحالية لقطاع الخدمة المدنية وفروع أجهزة الحكومة الجديدة المتصلة به على إدارة عمليات كبيرة في معظم القطاعات التي تتطلب إنفاق مبالغ ضخمة. ويقول الكثيرون أنه على الرغم من أنه يجري تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجالي الحكم والإدارة الاقتصادية وأن القيادة السياسية تتحلى بالتراهة والكفاءة الفنية ما زالت الأجهزة غير قادرة على أداء مهامها على الصعيد التنفيذي. مما يكفي لكفالة الدرجة العالية من الشفافية والمساءلة التي تشترطها الجهات المانحة والممولون ليزلوا منخرطين.

١٥٠ - وستستوجب الجهود التي تبذلها الحكومة الليبرية من أجل 'تنظيم أمور البيت' اتخاذ بعض التدابير الصارمة، ومن ضمنها إصلاح الخدمة العمومية. ومعنى هذا أنع سيتعين الاستغناء عن آلاف الموظفين العموميين. وبالنظر إلى مستوى البطالة في البلاد والذي يفوق نسبة ٨٠ في المائة، فإن إخراج المزيد من الليبريين إلى الشوارع ليس تحديدا بالخيار السهل أمام الحكومة، لكن برنامجها الإصلاحية لن يحرز قدرا هاما من التقدم إذا لم تُتخذ هذه الخطوات. ولا بد فورا من توفير فرص عمل بديلة للمساعدة على استقرار أوضاع محفوفة بالمخاطر.

١٥١ - وسأوى العديد من الليبريين الذين قابلهم الفريق بين رفع الجزاءات المفروضة على الأخشاب والماس وزيادة هائلة في فرص العمل في الريف، وارتفاعا حادا في مختلف الأنشطة الاقتصادية وأنشطة كسب الرزق/الأنشطة المدرة للدخل، وصيانة الطرق بصورة أفضل وتحسن مجال النقل، وتيسر سبل الوصول إلى الأسواق والخدمات الاجتماعية، ومعنى ذلك عموما مزيد من النقود في جيوبهم. وهذا دليل واضح على الدور المهيمن الذي يؤديه النظام الإيكولوجي للغابات في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبريا. وما لم يفهمه تماما الكثير من الليبريين هو أن الغابات التي تُعلق عليها آمال عديدة لم تعد قادرة على توفير هذا المورد الثمين. وكما هو مبين في الجزء الخاص بالخشيب في هذا التقرير، لن يوفر هذا القطاع حتى وإن عمل بكل طاقته سوى ٨٠ مليون دولار (وبالمقابل، فإن استغلال الحديد الخام في نيمبا قادر على إدرار إيرادات ببلابين الدولارات كل سنة). وعلى مدى السنوات الثلاث المقبلة، يُرجح أن يستخدم قطاع الخشب ٢٠٠٠ شخص فقط، يحتمل أن يكون معظمهم من الشباب العاملين حاليا في مجال نشر الأخشاب. وفي غضون ذلك، تشهد الغابات تدهورا في أحوالها بسبب عمليات اجتثاث الغابات غير المخططة لفسح المجال أمام

الزراعة، وأنشطة نشر الخشب غير المراقبة، واستخراج المعادن، وتوسع مزارع أشجار المطاط، واجتثاث الغابات لا لشيء سوى لكسب مزيد من الأراضي. وقد أدت هذه الأعمال إلى تحويل مساحات شاسعة من الغابات إلى أراضٍ جرداء، وتركت الكثير من مناطق الغابات المتبقية مجزأة ومتردية الأحوال. وكل هذا سيقوض قدرة الغابات حتى على توفير فرص العمل والإيرادات المذكورة أعلاه.

التوصيات

١٥٢ - يوصي فريق الخبراء حكومة ليبيريا وشركاءها الدوليين بما يلي:

- إعطاء الأولوية لإيجاد الفرص التي تكفل لليبريين إمكانية الوصول إلى الأسواق والخدمات الاجتماعية الأخرى في المراكز السكانية الكبرى المنتشرة في أرجاء البلاد. ومن شأن الاستثمار بكثافة في بناء/إصلاح طرق وجسور مستدامة أن يعزز بصورة كبيرة سبل الرزق للسكان الريفيين، بينما يوجد في الحين ذاته فرص العمل والتدريب والفرص المدرة للدخل لفائدة الآلاف من الناس.
- إعطاء أولوية عاجلة لتنمية الرأسمال البشري لليبريا من خلال زيادة عدد برامج التعليم المكثف التي تعنى بقدرة الفقراء على اغتنام الفرص الاقتصادية، ومن ضمن ذلك مستوياتهم من حيث التعليم والمهارات والصحة. وبالنظر إلى معدل الأمية على الصعيد الوطني الذي يفوق ٧٠ في المائة، يتعين على الحكومة تكثيف حملتها الدولية الرامية إلى اجتذاب المزيد من ليبريي الشتات المتعلمين والمتمرسين والمهرة للعودة إلى وطنهم والمشاركة في هذه البرامج.
- اعتماد نهج ابتدائي في ضمان التدبير المستدام لثرواتها الطبيعية، خاصة الغابات، بالنظر إلى أهميتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الليبري. ويجب على جميع الأطراف المعنية الأساسية في عملية انتعاش ليبيريا، وبالأخص المستثمرون الخواص والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية وشركائها في التنفيذ من جهة، والمجتمعات المحلية والقيادات من جهة أخرى، أن تُشرك وتُساعد بفعالية في مراعاة اعتباراتها البيئية في كل ما تقوم به من أنشطة وأعمال مختلفة لدعم سبل الرزق في جميع القطاعات.

حظر السفر

١٥٣ - فرض مجلس الأمن جزاءات على الأفراد الذين "يقدمون الدعم المالي أو العسكري إلى الجماعات المتمردة" والذين يُعتبرون أنهم يشكلوا خطراً على السلام والاستقرار في

المنطقة (الفقرتان ٢ و ٤ (أ)، على التوالي). وتحظر هذه الجزاءات سفر ٨٥ شخصا، من ضمنهم أشخاص بارزون وزوجاتهم الذين لهم صلة بالرئيس السابق تشارلز تيلور. ١٥٤ - ولم يغير اعتقال تيلور مؤخرا من الناحية الجوهرية الأسباب التي استُحدثت على أساسها إجراء حظر السفر. وبالفعل فإن الرغبة في نقله إلى محكمة لاهاي مردها الخوف على سلامة المنطقة لو ظل قيد المحاكمة في فريتاون بسيراليون.

الانتهاكات

١٥٥ - في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، سافر محمد سلامة جوا من لبنان إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بواسطة جواز سفر لبناني. وقد سافر السيد سلامة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى مرة واحدة على الأقل قبل ذلك، أي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

١٥٦ - في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، سافر علي قليلات جوا من لبنان إلى باريس أولا كأول وجهة له، بواسطة جواز سفر لبناني. وفي ١٧ آذار/مارس، اعتقلته الشرطة الهولندية للتجار بالسيارات المسروقة. وحين اعتقاله، كان بحوزته مبلغ ٣ ملايين جنيه إسترليني وكمية صغيرة من الكوكايين. وأدين قليلات وحُكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات، وتحاول السلطات استعادة مبلغ آخر قدره ١,٣ مليون جنيه إسترليني كعقوبة إدارية. (الملاحظ أن قليلات كان يملك طائرة من طراز بوينغ ٧٢٧ (مسجلة تحت رقم 3D-JNM) استخدمها تيلور (الفقرتان ٦١ و ٦٢، S/2004/396). كما استخدمها قليلات وسلامة للطيران عبر كافة أرجاء القارة الأفريقية في عام ٢٠٠٣).

١٥٧ - تشير مصادر استخباراتية مختلفة إلى أن بنجامين بيتن موجود في لومي بتوغو، ويمكن في حوار ثكنات للجيش.

١٥٨ - في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، اعتُقل تشارلز (تَشَكِي) تيلور الابن في ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية لإدلائه ببيانات مزورة عن طلبه للحصول على جواز سفر من الولايات المتحدة، أي أنه لم يذكر أنه ابن تشارلز تيلور. وكان قد سافر جوا إلى ميامي من ترينيداد.

١٥٩ - يتقدم أفراد مدرجة أسماؤهم على قائمة الأفراد ممنوعين من السفر بشكاوى منتظمة بشأن حقهم في الدفاع عن أنفسهم، وبالتالي حقهم في معرفة من يتهمهم والتهم الموجهة إليهم. ومن بين الآثار الجانبية لحظر السفر إيجاد شعور ما بالاتحاد لدى بعض الأفراد ممنوعين من السفر أساسه إحساسهم بالإجحاف.

الاستنتاجات والتوصيات

١٦٠ - في المطارات وعلى طول الحدود في غرب أفريقيا، يشكل انعدام البنية التحتية والمعلومات عن حظر السفر، إلى جانب الفساد وسهولة اختراق الحدود، عراقيل خطيرة تعيق مراقبة المسافرين. والمؤكد أنه من المرجح أن حظر السفر انتهكه أشخاص يزيد عددهم على أولئك المدرجين في القائمة أعلاه. ولم يبلغ أي بلد طوعية لجنة الجزاءات عن انتهاكات حظر السفر. وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح إن كان لدى أي بلد نظام لرصد تلك الانتهاكات.

١٦١ - ولذا، ينبغي للبلدان أن تقدم إلى اللجنة تقريراً مرة واحدة في السنة على الأقل يوضح تحقيقاتها ونوعية انتهاكات حظر السفر.

الطيران المدني

١٦٢ - ثمة طائرة واحدة مسجلة لدى هيئة الطيران المدني الليبيرية هي طائرة من طراز Tristar A8 AAB سجلتها شركة International Air Services (IAS) من الإمارات العربية المتحدة. وحذفت هيئة الطيران المدني الليبيرية من سجلها طائرة أخرى من طراز A8 AAB يوم ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ لأسباب تقنية. وفي عام ٢٠٠٤، كانت الرحلات التي تستخدم رمز نداء شركة IAS تشغلها شركة Avient للطائرات التي يوجد مقرها بالمملكة المتحدة وتمتلكها شركتا African International Airways و Silverback Cargo Freighters. ويزعم موظفو شركة IAS أنهم طلبوا من شركة Avient الكف عن استخدام رمز نداءها. غير أن شركة IAS دفعت رسوماً متفقاً عليها لشركة Avient نظير استخدام رمز نداءها. وزودت شركة Avient اللجنة بنماذج من قوائم الشحن وبيانات عن جميع الرحلات التي سُيرت على هذا النحو، وعرضت عليها تقديم كل الوثائق. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يعثر على أي بيانات عن أي شحنات أسلحة^(٤).

جوازات السفر الليبيرية

١٦٣ - تعتزم وزارة الخارجية إصدار جوازات سفر جديدة قابلة للقراءة الآلية وتحتوي على بيانات عن السمات البيولوجية لحاملها. ولم يُمنح أي عقد لإصدار جوازات سفر عادية أو

(٤) (الملاحظ في الماضي أن استعارة رمز النداء استُخدمت للتمويه وتعقيد عملية تتبع أثر الرحلات التي تنقل شحنات غير قانونية من الأسلحة. وعلاوة على ذلك، توجد شركتا IAS و Silverback Cargo Freighters في قائمة الاتحاد الأوروبي الخاصة بشركات النقل الجوي التي تخضع عملياتها للحظر داخل الجماعة الأوروبية).

دبلوماسية، لكن بالنظر إلى تقارير سابقة، ثمة مخاوف متزايدة من إمكانية الحصول على جوازات سفر بوسائل احتيالية.

حظر توريد الأسلحة

الحالة السائدة في ليبيريا

١٦٤ - أجرت الدكتورة جين كراسنو، من جامعة مدينة نيويورك وجامعة ييل، خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٦ استطلاعاً للرأي العام عن الأعمال التي أنجزتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في هذا البلد. وبسبب أحوال الطرق، أُجري الجزء الأكبر من هذا الاستطلاع على طول المناطق الساحلية. واستناداً إلى مقابلات جرت مع نحو ٨٠٠ ليبيري، كان لمعظم الناس رأي إيجابي للغاية عن البعثة وامتنان حقيقي لوجودها في ليبيريا. لكن حتى في مقاطعة مونسيرادو والمقاطعات الأخرى القريبة من منروفيا، وصفت نسبة مئوية هامة من السكان (٣٢ في المائة) عملية نزع السلاح بأنها معقولة أو ضعيفة، موضحة أن البعثة لم تتم بعد عملية نزع السلاح في جميع أنحاء البلاد، وترك البعض من المتمردين بأسلحتهم في مزرعة غوثري للمطاط ومناطق Belle Forest الواقعة في غباربولو ولوفا.

١٦٥ - ولا يزال الفريق قلقاً من أن مقاتلين سابقين عددهم غير محدد احتفظوا ربما بأسلحتهم، حتى ولو لحماية أنفسهم فقط. فقد استهل مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "الأسلحة مقابل التنمية" الذي استحدثه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وانتهى في أيار/مايو ٢٠٠٦، بتسليم ٣٨ بندقية بموجب اتفاق تنازل خاص (انظر المرفق السابع). وفي رأي الفريق أن توفير مزيد من الحوافز المباشرة للمقاتلين السابقين لتسليم الأسلحة يمكن أن يساعد المشروع على زيادة ذلك العدد.

١٦٦ - وفي غضون ذلك، استرجعت البعثة من خلال عمليات البحث والاستكشاف ٥٤ بندقية من نوع AK 47 وأربع بنادق رشاشة صغيرة (المرفق الثامن). لكن لسوء الحظ، بينما يمر الوقت في مناخ رطب، من المرجح أن تتدهور حالة الأسلحة المدفونة إلى حد أنها لن تصبح صالحة للاستخدام.

التوصيات المتعلقة بحظر توريد الأسلحة:

١٦٧ - يوصي الفريق بإدانة حظر توريد الأسلحة إلى أن ينتهي تدريب الجيش الليبيري، وفي حال رفعه ينبغي ألا يمتد ليشمل الجهات الفاعلة من غير الدول.

إعادة الإدماج

١٦٨ - في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، كان عدد المقاتلين السابقين الذين إما يشتركون في برامج إعادة الإدماج أو أتموا تلك البرامج ٨٩٣ ٦٥ من مجموع ٨٧٤ ١٠٨ مقاتلا سابقا مؤهلا للاستفادة من فرص إعادة الإدماج لفترة قصيرة. وهكذا فإن العدد المتبقي هو ٩٨٥ ٣٥. وتكتسي ملفات المقاتلون السابقون الذين لم يتخذ إجراء بشأنها أهمية حاسمة في نيمبا وجران غاده ومونيسرادو وبومي وبونغ، حيث يتراوح عددها بين ٢٠٠٠ و ٦٠٠٠ كل مرة، وهذه المناطق تقع عند الحدود والعاصمة، وهي أكثر المناطق التي يندم فيها الاستقرار.

١٦٩ - المصاعب الرئيسية التي يواجهها برنامج إعادة الإدماج هي بطاقات الهوية التي تُقاىض ليستخدمها أفراد آخرون من الأهالي كالأطفال والأقارب. وفي معظم المشاريع الزراعية، يُسجّل المقاتلون السابقون للمشاركة فيها لكنهم يتخلفون عن الحضور. وفي برامج التعليم النظامي، يسمح معظمهم لأطفالهم وأقاربهم الصغار باغتنام هذه الفرصة عوضا عنهم.

١٧٠ - وفضل حاملو البطاقات في حالات أخرى أنشطة تدر عليهم مزيدا من الأرباح مثل استخراج المعادن أو استغلال المطاط. وكثيرا ما يحضرون برامجهم بصفة منتظمة كل شهر لجمع بدلات الإعاشة ويقتسمونها مع أقاربهم الذي حلوا محلهم فيها.

١٧١ - وثمة أيضا مؤشرات توحى في بعض الحالات بأن المقاتلين السابقين باعوا بطاقاتهم. ووردت أيضا طلبات لتغيير الأسماء، لأن العديد من المقاتلين السابقين كانوا يستخدمون أسماءهم المشهورين بها وقت التمرد أو الحرب وأزيلت تلك الأسماء.

١٧٢ - وعلى العموم، قل الاهتمام بالزراعة بشكل كبير وبالتالي فإن انخفاض معدل المشاركة فيها أصبح حقيقة. وفي الواقع، ففي ملفات المعلومات الأساسية الأولى، أشار ٥٦ في المائة من المستفيدين إلى اهتمامهم باكتساب مهارات مهنية واهتمامهم بنسبة ٤٢ في المائة بالحصول على التعليم النظامي. ولم تعرب سوى نسبة ٢ في المائة منهم عن الاهتمام بالزراعة. كما أن امتلاك الأرض قضية هامة لا يمكن التغاضي عنها. ويتفق الفريق مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن الزراعة قد ينظر إليها معظم المقاتلين السابقين كمكمل للمهارات المهنية وليس كمهارة في حد ذاته. وربما يكون استئجار المقاتلين السابقين لتقديم خدمات اجتماعية لتلبية احتياجات مجتمعية خاصة أيضا حلا لهذه المسألة.

القوات المسلحة الجديدة لليبيريا

الحالة الراهنة

١٧٣ - تجري عملية إصلاح القوات المسلحة لليبيريا تحت إدارة الشركة المتعاقدة لهذا الغرض وهي DynCorp. وتقدر الشركة أن العملية ستستغرق ثلاث سنوات وستستوجب ٩٥ مليون دولار. وقد بحث الفريق معسكر شيفلين ولاحظ إحراز قدر كاف من التقدم في الثكنات ومخزن الأسلحة الذي ستوضع فيه الأسلحة والذخائر منفصلة عن بعضها البعض.

١٧٤ - ولتدريب ٢٠٠٠ جندي، ستجري الشركة مقابلات مع ١٠٠٠٠ مرشح. وسيتم قبول المخدمين على أساس تقديمهم سجلات عن حقوق الإنسان وسجلات السوابق الجنائية الخاصة بهم. وما زال من الصعب العثور على المرشحين المناسبين نظرا لعدم تعلمهم بشكل عام، وهو ما يحاول المخدمون إخفاءه بشهادات مزورة.

١٧٥ - ومن المنتظر أن يبدأ أول تدريب بأسلحة مستوردة في منتصف صيف عام ٢٠٠٦. وقد وافقت وزارة الدفاع على ضرورة رفع حظر توريد الأسلحة حين انتهاء التدريب وحين يُؤمن تخزين الأسلحة والذخائر، لكن لا ينبغي ألا يُرفع عن الجهات من غير الدول. ووفقا لشركة DynCorp وجهات أخرى، لن تكون ثمة حاجة إلى رفع الحظر قبل عام ٢٠٠٦.

١٧٦ - كما وافقت الوزارة على ضرورة عدم إسناد أي دور لإنفاذ القانون إلى القوات المسلحة لليبيريا، وضرورة أن يستند دورها إلى الدستور.

١٧٧ - ومزايا القوات المسلحة لليبيريا هي: بعد سنة واحدة من الاختبار، يتلقى الجندي المبتدئ مرتبا قدره ٩٠ دولارا كل شهر علاوة على السكن والأكل لأسرته. ويجري أيضا إنشاء نظام جديد للمعاشات التقاعدية، وسيُنشأ مصرف في المعسكر الذي ستودع فيه المرتبات مباشرة، بغرض تفادي ما حدث من إساءات في الماضي حيث كان كبار الضباط يتحكمون في الأجور (ويختلسونها).

الشرطة

١٧٨ - تصادف الشرطة الوطنية الليبيرية مصاعب في العثور على المخدمين المناسبين، شأنها في ذلك شأن القوات المسلحة لليبيريا. وتزداد متاعبها لأنها لا تستطيع مضاهاة مجموعة الامتيازات التي تمنحها القوات المسلحة لليبيريا. ومنروفيا مدينة مكلفة نسبيا من الناحية المعيشية ومرتب ضابط الشرطة الذي يتراوح بين ٦٠ و ٩٠ دولارا في الشهر ليس كافيا لتغطية نفقات أسرته، وهذا ما يشجع أيضا على الارتشاء.

١٧٩ - ويتفق مدير الشرطة الوطنية الليبرية ووزير الشؤون الداخلية كلاهما على الحاجة إلى الأسلحة لمساعدة الشرطة على ضبط الجريمة في المدن، وخاصة جرائم السرقة المسلحة. ويقترح الفريق ما يلي:

ينبغي قصر إمكانية الحصول على الأسلحة على وحدة دعم الشرطة التي تقدم لها الدعم المسلح، حيثما وأينما اقتضى الأمر ذلك؛
وينبغي تزويد الشرطة بأسلحة وذخائر يمكن اقتفاء أثرها وبالتالي يمكن ربطها بالجهة المتلقية الأصلية؛
ويمكن إنشاء وحدة للشؤون الداخلية داخل الشرطة الوطنية الليبرية وتزويدها بالسلطة الكافية للتحقيق في حالات الشطط والفساد؛
وينبغي دراسة إمكانية استخدام أي أسلحة غير فتاكة.

التجنيد

الحالة السائدة عموماً في ليبريا وعند الحدود

١٨٠ - برزت الآن أربع قضايا رئيسية في ليبريا تتعلق بالسلام والأمن، هي:

(أ) الأولى هي وجود "قناصة" خارجين على القانون قدموا من مقاطعة نيمبا وانتقلوا إلى منطقة فوينجاما وكولاهون في مقاطعة لوبا بالقرب من جبال وولوجيزي. ويُقدر أن عدد يتراوح بين ٧٠ و ٢٠٠ ويُزعم أنهم مسلحون بمسدسات، لكن ثمة شكوك حقيقية تناقلتها مصادر استخبارية من أن البعض منهم يجوز أيضاً بندق أوتوماتيكية. ويُزعم أنهم يأتون بصفة عامة من مقاطعة نيمبا وما فتئوا ينتقلون منذ عام ٢٠٠٣. ولاحظ مراقبو البعثة أنه تبدو عليهم علامات التعب الشديد واليأس. إلا أن وجودهم في لوبا يمكن أن يتسبب في التوتر.

(ب) القضية الثانية هي النزاع على الأراضي بين جماعتي ماندينغو وجيو العرقيتين في سانكيكلي وغانتا بمقاطعة نيمبا. ومع أن هذه المنازعة صغيرة من حيث حجمها (أفادت وزارة الشؤون الداخلية عن ٣٠ فدانا تقع في مكان استراتيجي بمحاذاة الطريق السريع)، يمكن أن تتسبب في زعزعة الاستقرار. فقد بدأت بأعمال شغب حدثت في منروفيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ من منازعة على قطعة أرض صغيرة تمتلكها أو لا تمتلكها جماعة ماندينغو.

(ج) القضية الثالثة هي استغلال المطاط بطريقة غير قانونية مما تسبب في حدوث اضطرابات في منطقة مزرعة كوكوبا جنوب غانتا في مقاطعة نيمبا في أوائل أيار/مايو ٢٠٠٦ وشهدت حوادث إطلاق النار. وظل مقاتلون سابقون يحتلون مزرعة غوثري للمطاط لمدة قاربت الثلاث سنوات، على غرار مزرعة سينو للمطاط. ومنذ نهاية الحرب، أخفقت جميع الجهود الرامية إلى إخراجهم منها. ووفقا لما جاء في تقرير البعثة، يبيع المقاتلون مطاطهم إلى شركة Firestone. ولا تزال غارة شنتها البعثة للكشف عن أسلحة ولم تعط أية نتائج، مهما كانت خطورة تنظيم فرقة من المقاتلين السابقين كانوا غير مستعدين للتقيد باللوائح، قضية مطروحة.

(د) أشارت تقارير استخباراتية أخرى زُودت بها اللجنة، وإن لم تتأكد صحتها بأدلة وقائية، إلى أن التجنيد بصورة منظمة ومحكومة من أجل كوت ديفوار لا تزال ضمن الاحتمالات.

الاضطرابات التي تسبب فيها وجود تشارلز تيلور في سيراليون

١٨١ - بعد نقل تشارلز تيلور إلى فريتاون، جرت اتصالات بين مؤيدي تيلور لبحث إمكانية إطلاق سراحه من السجن.

المرفق الأول

الاجتماعات والمشاورات

بلجيكا

المفوضية الأوروبية - شعبة غرب أفريقيا
الممثلون الدائمون للسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لدى الاتحاد الأوروبي
المجلس الأعلى للماس بأتويرب
المجلس العالمي للماس

فرنسا

على الصعيد الحكومي
وزارة الخارجية
الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأغذية العالمي
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
لجنة الصليب الأحمر الدولية
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

على الصعيد الدبلوماسي
أوكرانيا

ليبيريا

على الصعيد الحكومي
وزارة الزراعة
وزارة المالية

وزارة التجارة والصناعة
وزارة الخارجية
وزارة الدفاع
وزارة الأراضي والتعدين والطاقة
وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
الهيئة الوطنية للموانئ
مصرف ليبيريا المركزي
مكتب الشؤون البحرية
اللجنة الوطنية للاستثمار
هيئة تنمية الغابات
المؤسسة الليبيرية لتكرير النفط
مكتب الميزانية
مكتب المراقب العام للحسابات
رئيس لجنة الإصلاحات الإدارية
رئيس لجنة العقود والاحتكارات
المؤسسة الليبيرية للاتصالات السلكية واللاسلكية
على الصعيد الدبلوماسي
غانا
غينيا (على مستوى القنصل)
فرنسا (على مستوى الملحق المعني بالشؤون الإنسانية، والملحق القنصلي)
الولايات المتحدة الأمريكية
المملكة المتحدة

الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

المفوضية الأوروبية

الفريق الدولي المعني بالأزمات

المجلس الدائمركي للاجئين

رياح السلام - اليابان

المبادرة الليبرية للغابات

منظمة الحفظ الدولية

الهيئة الدولية لحفظ الحيوان والنبات

معهد التنمية المستدامة

الدعاة الخضر

القطاع الخاص

Ana Woods

Bivac International

الرابطة الليبرية للأحشاب

West Oil Investments Inc.

مؤسسة منروفيا لنقل النفط

Aminata & Sons

Lonestar Communications Corporation

CellCom

Manu River Resources

سيراليون

الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف

المحكمة الخاصة لسيراليون

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون/بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

مصادر من القطاع الخاص

السويد

وزير الدولة للشؤون الخارجية
وزارة الخارجية
الوكالة السويدية للتنمية الدولية
جامعة أوبسالا - قسم السلام والتراعات

المملكة المتحدة

الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف
المعهد الملكي للشؤون الدولية

Global Witness

مصرف إنكلترا

إدارة المنظمات الدولية

وزارة الخارجية والكمونولث

Save the Children (UK)

مصادر من القطاع الخاص

De Beers

بلجيكا

المجلس الأعلى للماس بآنتويرب

المجلس العالمي للماس

الأمم المتحدة

إدارة الشؤون السياسية

مكتب الاتصال

البعثات الدائمة

فرنسا

نيجيريا

الولايات المتحدة الأمريكية

على الصعيد الحكومي

دائرة الغابات للولايات المتحدة

وزارة خارجية الولايات المتحدة

وزارة الخزانة للولايات المتحدة

الوكالات/المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف

منظمة الحفظ الدولية

منظمة رصد حقوق الإنسان

الفريق الدولي المعني بالأزمات

الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

البنك الدولي

صندوق النقد الدولي

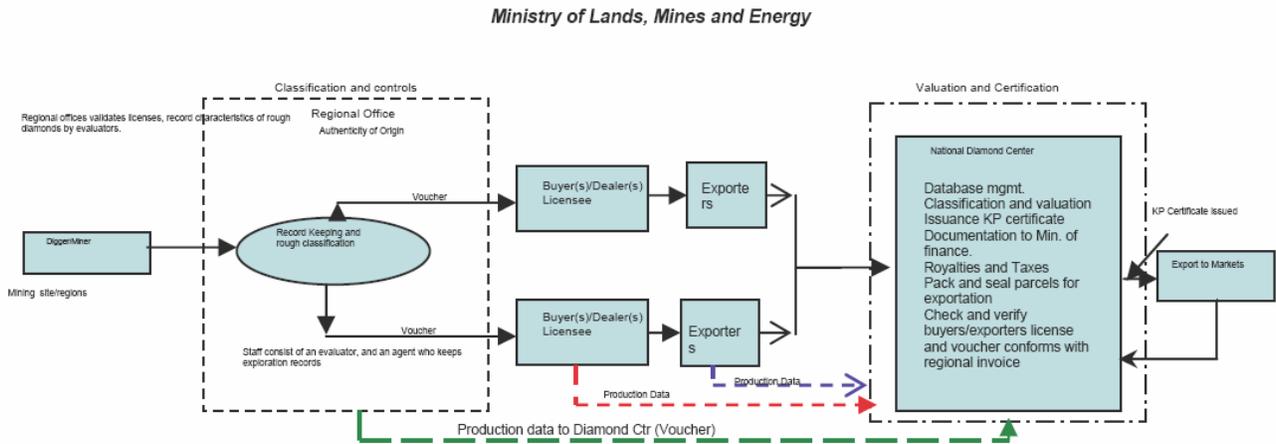
المملكة المتحدة

وزارة التنمية الدولية

Global Witness

المرفق الثاني

الضوابط الداخلية المقترح فرضها على مبيعات الماس في ليبيريا



Buyer/Dealer must submit voucher issued from regional office to Diamond center before KP certificate issued.

All miners must have diamonds authenticated through the region office in their respective regions – only. No sales will occur without authentication documents that must be passed from Diggers/miners to the buyers) and ultimately presented to the mining agents/mineral inspectors at the Diamond center.

المرفق الثالث

خط العرض 07°38.17 درجة شمالا وخط الطول 10° 34.29 درجة غربا اللذان
تقع عليهما مواقع التعدين التابعة لشركة American Mining Associates



المرفق الرابع

مقبوضات حكومة ليبريا من العائدات

(بملايين الدولارات الليبرية)

٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المصادر
٩٥٧,٧	١ ١٢٤,٧	٩١٨,٥	١ ٣٦٥,١	١ ٥٢٠,٧	الجمارك والمكوس
٢٣٠,١	٣٤٧,٩	١٧٠,٥	٦٠,٥	٣٧,٧	ضرائب المبيعات البترولية
٣٨٧,٣	٦٨٥,٣	٦٢٩,٠	٧٧٦,٣	٣٠٩,٨	العائدات البحرية
٣٩٩,٠	٧٠٧,٠	١٥٦,٥	--	--	الحراجة
١ ٠٠٧,١	١ ٠٩٤,٨	٦٢٥,٤	١ ٣٠٦,١	١ ٩٢١,٨	الضرائب المباشرة وغير المباشرة ^(أ)
٢ ٩٨١,٢	٣ ٩٥٩,٩	٢ ٤٩٩,٩	٣ ٥٠٨,٠	٣ ٧٩٠,٠	المجموع

(أ) شاملة المنح.

المصدر: المصرف المركزي لليبريا.

المرفق الخامس
إدارة الإيرادات
وزارة المالية
الإيرادات البحرية التي تم تحصيلها

الشهر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
كانون الثاني/يناير	٠,٠	١ ٦٩٥ ٩٥٨,٤	٥٦٣ ٣٤١,٦٧	٦٤٨ ٣٢٦,٢	٢ ٣١٢ ٥٤٠,٠٠	٠,٠	١ ٦٠٦ ٧٣٦,٠٠	٢ ٣٦٦ ٦٧٥,٠٠	١ ٧٢١ ٨٥٢,٠٠	١ ١٧٥ ٨٤٢,٤٥
شباط/فبراير	٠,٠	١ ١٦٥ ١٥٦,٢٤	١ ٧٠٦ ٢٣١,٢٤	٤٤٨ ٥٠٠,٠٠	٩٢٩ ٥٥٠,٠٠	٣ ٤٨٤ ٤٧٦,٠٠	٧٣٠ ٧٧٤,٠٠	٢ ٣٩٥ ٥٨٨,٠٠	٦٤٣ ٦٨٨,٠٠	٣ ٠٨٣ ٢٨٠,٠٠
آذار/مارس	٥١٣ ٤٢١,٤٨	٦٣٣ ٢٦٩,٧٦	٧٦٦ ١١٩,٤١	٧٥٩ ٥٠٠,٠٠	٦٧٢ ٠٥٠,٠٠	٩٧٨ ٧٢٤,٠٠	٦٤٨ ١٨٧,٠٠	٥٦٤ ٩٩٧,٠٠	٤٠٢ ٣٨٤,٠٠	٦٤٦ ٠٥٥,٠٠
نيسان/أبريل	٦ ٥٤٦ ٢٩٠,٣٨	٧١٤ ٠٢٢,٢٢	١ ٠٣٢ ٨٦٩,٩١	٨٥٠ ٠٠٠,٠٠	٨٥٨ ١٦١,٢٠	٧٨٩ ٤٧١,٠٠	٧٠٠ ٤٥٩,٠٠	٧٤٦ ٢٠٦,٠٠	٠,٠	٠,٠
أيار/مايو	١ ٢٥٣ ٢١٧,٩٩	١ ١٠٠ ٩٢٠,٩٨	٨٥٢ ٢٩٨,٩٢	٥٥٠ ٠٠٠,٠٠	٥٦٩ ٤٠٨,٠٠	٧٧٦ ٩٢٨,٠٠	٥٠٤ ٦٧١,٠٠	٦٤٤ ٩٨٥,٠٠	٧٩٣ ٥٩٩,٥٠	٧٩٣ ٥٩٩,٥٠
حزيران/يونيه	٢ ٢٦٦ ٨٥٧,١٢	٢ ٦٩٥ ٧١٨,٣٣	٣ ٣٢٦ ٢٧٨,٤٧	١ ٥٠٠ ٠٠٠,٠٠	١ ٩٧٥ ٨٢٩,٠٠	١ ٩١١ ٠٣٣,٠٠	١ ٤٤١ ٤٨١,٠٠	١ ١٩٣ ٠٤٨,٠٠	٩٣٧ ١٥٥,٠٠	٩٣٧ ١٥٥,٠٠
تموز/يوليه	٢ ٢٨١ ٣٦٩,٥٥	١ ٥٩٦ ٨٥١,١٩	١ ٣٣٠ ٦٠٠,٧٩	٤٥٠ ٠٠٠,٠٠	٥٨١ ٨٢٢,٠٠	١ ٢٠٣ ٥٢٨,٠٠	٠,٠	١ ٦٦٣ ٩١٨,٠٠	٢ ٤١٥ ٤٣٢,٠٢	٢ ٤١٥ ٤٣٢,٠٢
آب/أغسطس	٣٩٠ ٣١١,٠٠	٥١٢ ٠٧١,٣٥	٦٦٦ ٢٤٤,٢٩	٢٠٠ ٠٠٠,٠٠	٥٧٩ ٦٧٦,٠٠	١ ٠٥٥ ٣٠١,٠٠	٠,٠	٤٥٧ ٣٨٧,٠٠	١ ٧٧ ٨٩٦,٠٠	١ ٧٧ ٨٩٦,٠٠
أيلول/سبتمبر	٢٨٩ ١٠٣,٠٦	٦٢٩ ٢١٠,٨٤	٥٣٧ ٦٦٨,١٩	٠,٠	٣ ١٣٧ ٣٢٧,٠٠	٩٨ ٤٥٩,٠٠	١ ٩٧٥ ٧١٧,٠٠	٤٣٩ ٣٥٠,٠٠	٤١٣ ٧١٠,٠٠	٤١٣ ٧١٠,٠٠
تشرين الأول/أكتوبر	٥١٦ ١٠٦,٧٨	٥١٦ ١٠٦,٧٨	٤١٧ ٨٦٤,٣٢	٢٠٠ ٠٠٠,٠٠	٥٥٥ ٤٦٣,٠٠	٨٦٨ ٦٤٨,٠٠	٠,٠	٤١٤ ١٥٦,٠٠	٤٠٤ ٦٧٣,٠٠	٤٠٤ ٦٧٣,٠٠
تشرين الثاني/نوفمبر	١ ٧٤٣ ٦٢٩,٤٨	٨١٠ ٩٣٤,١٦	٥٤٥ ٠٤٢,٠٤	٤٣٠ ٧٩٤,٤٤	٦٦٧ ٧١٤,٠٠	٧٩٦ ١٧٩,٠٠	١ ٣٤٢ ٥١٦,٧٥	١ ١٨٨ ٩٣٨,٤٠	٧٦٥ ٢٠٨,٠٠	٧٦٥ ٢٠٨,٠٠
كانون الأول/ديسمبر	٣ ٧٤٦ ٦٨٩,٨٩	٥ ٢٧٠ ٩٧٩,٥٠	٣ ٤٨١ ٠٢٥,٢٩	١١ ٩٠٥ ٦٧٢,٥٤	١ ١٠٠ ٠٠٠,٠٠	١ ٢٤٨ ٠١٤,٠٠	٢ ١٠٨ ٤٠٤,٠٠	١ ٦٦٣ ٩٢٤,٠٠	١١٨ ٥٥٢,٠٠	١١٨ ٥٥٢,٠٠
المجموع	١٩ ٥٤٦ ٩٩٦,٧٣	١٧ ٣٤١ ١٩٩,٣٩	١٥ ٢٢٥ ٦٧٤,٥٤	١٧ ٩٤٢ ٧٩٣,٠٠	١٣ ٩٣٩ ٥٤٠,٢٠	١٣ ٣٩٠ ٧٦١,٠٠	١١ ٠٥٨ ٩٤٥,٧٥	١٣ ٧٣٧ ١٧٢,٤٠	٨ ٧٩٤ ١٤٩,٥٢	٤ ٩٠٥ ١٧٧,٤٥

المرفق السادس

البند السابع من عقد السجل الليبري للشركات والسفن الدولية مع حكومة
ليبريا
SECTION VII. TRANSITIONAL PERIOD

7.1 The Parties recognize that, prior to the Effective Date, The International Trust Company of Liberia ("ITC") has acted as the GOVERNMENT's agent in performing some of the responsibilities set forth herein, and that a smooth transition from ITC to the AGENT is necessary in order to ensure the continuing superior level of service to the shipowners and the maintenance of business operations.

7.2 AGENT shall immediately use its best efforts to accomplish a smooth transition from ITC during the period from the execution of this Agreement through the Effective Date (such period referred to herein as the "Transition Period"), including (a) liaison with the shipowners to minimize losses due to the transition; (b) assure that invoices during the Transition Period have been properly sent; (c) supervision the collection of invoices; and (d) oversee the close out of any year ending during the Transition Period to maximize the GOVERNMENT's revenue with respect to 1999 and prior years.

7.3 AGENT shall receive no additional fee for carrying out the obligations set forth above, but shall be reimbursed from future revenues for all reasonable expenses incurred during the Transition Period which shall be approved by the Commissioner.

**Mechanical Engineering Group
(MEG) S.A.L.
Off Shore**

Lebanese Joint Stock Company

CIRCULAR LETTER

Dear Sirs,

We have the honor to inform you that we have constituted in Beirut, a joint stock company, governed by the provisions of the laws in force, under the commercial denomination:

Mechanical Engineering Group (MEG) S.A.L. Off Shore
The Company has been immatriculated at the register ad-hoc of the secretary ship of the Register of Commerce, Beirut under Nr. On

Its Subject: off shore trading and contracting

The Capital:

The capital has been fixed at: U.S dollar 20000, subdivided into one thousand shares, all nominative, each share of twenty dollars

The Board of Directors is composed of three members, and lasts three years, ending at the date of the meeting of the Ordinary General Assembly which will examine the accounts of the fiscal year 2007. The members are:

Jamal Basma, Ghassan Basma, Nada Abou El-Hessen and Joseph Nasr:

The right of signature for account of the company is entrusted to the Chairman of the Board of Directors - General Manager, Jamal Basma and the appointed general manager in Liberia Mr. Joseph Nasr who was appointed as General Manager for a period of 3 years in accordance with the law, and the powers and authorities granted unto them by the Articles of Association and the resolution of the Board of Directors of 11/10/2005

The chairman of the board is JAMAL A. H. BASMA and he signs like this :

The General Manager in Liberia Mr. Joseph Nasr signs like this:

Yours faithfully

ميكانيكال انجينيرينغ غروب (ام اي جي)
ش.م.ل.
أوف شور
شركة مساهمة لبنانية

إذاعة تجارية

حضرات السادة ،

نتشرف بإعلامكم لنا اسنا في بيروت شركة مساهمة لوف شور تخضع لأحكام القوانين المرعية الاجراء تحمل اسم :

ميكانيكال انجينيرينغ غروب (ام اي جي) ش.م.ل. أوف شور سجلت هذه الشركة في السجل الخاص بالشركات المغفلة لدى امانة السجل التجاري في بيروت تحت رقم ١٨٠١١٨٩ تاريخ ١٠/١٠/٠٥

موضوعها: تجارة وتعاقد خراج لبنان (أوف شور)

رأسماليها:

٢٠٠٠٠ دولار اميركي مقسمة الى الف سهم جميعها اسمية ،
فيه سهم الواحد ٢٠ .

مجلس الادارة مؤلف من اربعة أعضاء لمدة ثلاث سنوات
سبى بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية العادية لتسى ستصادق
على حسابات السنة المالية ٢٠٠٧ من السادة:

جمال بسما و غسان بسما و ندى ابو الحسن و جوزف نصر
وان حق التوقيع عن الشركة منوط برسئيس مجلس الادارة -
المدير العام جمال عبد الحسين بسما اضافة الى المدير العام
المفوض السيد جوزف نصر في ليبيريا وذلك وفقاً للقانون
والصلاحيات الممنوحة له بموجب النظام الاساسي وقرار
مجلس الادارة تاريخ ١٠/١٠/٠٥ .

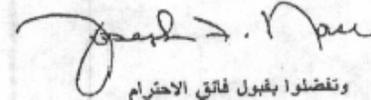
ان رئيس مجلس الادارة يوقع هكذا :

جمال عبد الحسين بسما



ان المدير العام في ليبيريا يوقع هكذا :

جوزف نصر



وتفضلوا بقبول فائق الاحترام



المرفق الثامن

الأسلحة والذخائر التي تم استعادتها

إحصاءات نيسان/أبريل ٢٠٠٦

Ser	WPN/AMMO TYPE	MAR	APRIL	TOTAL 2006
1.	M16	NA	NA	1
2.	SMG	NA	1	4
3.	AK47	8	7	54
4.	FN Rifle 7.62mm	NA	NA	3
5.	AK47 Magazines	6	12	57
6.	RPG-7 Rocket Launcher	2	NA	3
7.	RPG-7 Rocket	13	8	54
8.	AT M-57 AAW	NA	1	1
9.	84mm Mortar Bomb	1	NA	1
10.	82mm Mortar Bomb	NA	NA	1
11.	81mm Mortar Bomb HE	3	8	18
12.	81mm Mortar Bomb SMK	NA	1	1
13.	60mm Mortar Bomb	9	14	28
14.	40mm Mortar Bomb	1	4	8
15.	LMG	NA	1	1
16.	14.5mm	NA	NA	2
17.	12.7mm	NA	NA	7
18.	7.62mm ammo	302	768	1478
19.	5.56mm	NA	24	24
20.	SMG ammo	750	41	812
21.	9mm	NA	NA	42
22.	SAA AMMO	NA	NA	1008
23.	Shotgun Cartridges	NA	NA	4000
24.	UXO	4	8	16
25.	Hand Grenade	13	7	39
26.	Rifle	NA	1	3
27.	Single Barrel Shotgun	2	NA	2
28.	Pistol/Revolver	NA	NA	2
29.	Bangalore Torpedo	NA	NA	1
30.	Telescopic Sight	NA	NA	1

المرفق التاسع

صندوق جمع الأسلحة، فويا، مقاطعة لوفاف

